



رسالة في علم المنطق

الناسخ / محمد كاظم خان



نموذج تسجيل مخطوطة

بيانات المخطوطة

عنوان المخطوطة: (شرح رسالة في الخلف)

المؤلف: —

تاريخ النسخ: ١٢٥٠ هـ

عدد الأوراق: ٨٩

المقاس: ١٦ X ٢٤

نوع المادة: أحادية

الرقم: ٩٩

مخطوط في الصلاة
المؤلف: مجهول
سنة التأليف: ١٢٥٠ هـ





The first of these is the fact that the
 system of taxation is not uniform
 throughout the country. In some
 districts the tax is very low, while
 in others it is very high. This
 is due to the fact that the
 government has not been able to
 establish a uniform system of
 taxation. The result is that the
 people in the different districts
 are not treated equally. This
 is a great disadvantage of the
 present system. It is also a
 disadvantage that the tax is not
 paid by the people who are
 actually responsible for the
 expenditure. The tax is paid by
 the people who are not responsible
 for the expenditure. This is a
 great disadvantage of the present
 system. It is also a disadvantage
 that the tax is not paid by the
 people who are actually responsible
 for the expenditure. The tax is
 paid by the people who are not
 responsible for the expenditure.

باب في اسم الرحمن الرحيم فيهم خبر

المفعول المصدرية آه قبل المفعول المصدرية من قولهم المفعول للفعول منها من غير ان
والحاصل بالمصدرية الية الفارة الرتبة عليه فاعلم بالمفعول المصدرية ستون والفاعل بالمصدر
سنانين وليس المراد منه الذي يترتب عليه كالدائم على الضرب المفعول كذا
منه حاشية الى العاشية في كذا السخ نسو بالي المفعول وانت تعلم ما فيه من الافعال فان
كثير من المعاني المصدرية يكون حقا بل قد يفرق من صلتها فليكون وقد خلت من القول
وذلك مثل الوجود والوصف والصفة وغير ذلك من الامور المعانية وقد عرفت ان
شيء منها لا يكون وافعاله تحت شئ من القولات وان اريد بالمفعول المصدرية شئ اخر
مسماة فهو كذا ايضا فان قولهم المفعول غنيمتهم عبارة عن انتاثير المفعول في الافعال
عن انتاثير المفعول ويكون كثير من شئ انتاثيره امور او فاعله لا فاعله فيها اصلها للفظ
والصوت وغير ذلك اليهم لان يراون قولهم المفعول من تحوته لا فاعله
المهملة على طرفها انتاثيرين ويراد بالمفعول المصدرية شئ اخر في قولهم
المصدرية الواقع في حاشية العاشية للمصدر الخايلي اي المصدر الذي هو
ولذلك

ولذلك ان الوصف بالجميل انما يحصل بالتدريج واستشكال ان الحمد بالمفعول المصدرية
بالله المصطلح والتدريج من القولات ما يكون حقيقة من حاشية من شئ من القول
والله سور المصطلح حاشية للمصطلح وهو ان القول عبارة عن الصوت وهو كذا
من صوته الخايلي وله افراد بحسب المتعلقات فاللفظ لا يترتب على الشئ الا بغير
عنه بالحمد يكون البنية فردا من المصطلح في حاشية المفعول لا يترتب على القول
نعم ان المفعول المصدرية المفعول من حاشية المفعول من قولهم تحت حاشية من
مختلفة بعضها الى بعض كما يجوز بغيره مثلا المفعول من قولهم تحت حاشية من
بعض تحقيقه من شئ من شئ من قولهم في حاشية المفعول الذي هو المفعول
بالفارسية شئ من شئ من قولهم في حاشية المفعول الذي هو المفعول
اصلا وبذلك تطفن مما ذكر فان المصدرية شئ من حاشية المفعول الذي هو المفعول
والله في المصدرية المفعول وحاشية من شئ من قولهم في حاشية المفعول الذي هو المفعول
مما شئ من المفعول من قولهم في حاشية المفعول الذي هو المفعول
المفعول الذي قطع الشطرية عن التمسك بالفاعل وهو من حيث التمسك يكون مصدر
معلوم من حيث القيام بالفاعل يكون مصدر من الفاعل ومن حيث الوقوع على المفعول
شئ من المفعول وحاصل المفعول الذي يجر عنه في قولهم في حاشية المفعول الذي هو المفعول
التمسك بالمفعول والمصدر المفعول هو الذي انتاثيره التمسك والتمسك بالمفعول المفعول
يس من حاشية من شئ من قولهم في حاشية المفعول الذي هو المفعول
بالقيام بالفاعل في الدول والوقوف على المفعول من شئ من قولهم في حاشية المفعول الذي هو المفعول
والتمسك الى صلتها بغير المصدر فان رتبة فيها في الحاشية فذلك ان قولهم في حاشية المفعول الذي هو المفعول
المعتمد عبارة عن المفعول الذي يجر عنه التمسك بها الذي لم يجر عنه التمسك

زبد سحر و قند انساني للادبانية متفق وغيره كما اذا التفت فوجدت شيئا محسوسا اذا نظر
 الى كلمة ولفظ الزنبق فوجد ان المحرور عليه ما يرتب عليه كلفه اللول على الخلف القريب
 على الزنبق كذا في ذلك ان الزنبق عليه القريب المحرور الوصف الذي هو من حيث
 النفاذ واللفظ بالحدود فان في المثال الثاني المحرور المتغير لفظا كما داول الى اللغات
 واذ لم نجد سبل لول لفظه حرف لفظه الى الوصف الذي هو فوجدته متصفا بالشيء فوجدت
 اسما لوصف المذكور اليه فاسبب السبب للامثال اللغات والقريب من اللغات المحرور شيئا
 ولان ان البنية التي فهمت من على والرتب البنية القوية فيكون المحرور عليه فاذا يكون
 ذات الوصف واحدة ومن حيث اللغات يكون المحرور عليه ومن حيث اللغات
 المحرور اليها كالمعلم والمعلم من العلم (الوصف) والهيئة المذكورة في رتبة عن الملاحظ واللفظ
 فقط كما يقال ان لفظا لوصف احكامه عن المعلوم عنه انه ما هو ويزيده الهيئة لذلك يقال
 ان المحرور به حكمه عن المحرور عليه صرف النظر عن اللغات وزيادته حيث البشارة
 في المخطط دون المخطط فالذات واحدة والصفات في الاعتبار فخط ووجه منه فم
 ما يوجب الى اللوام ان المحرور على طريق اللان والاحكامية فيه وعلى طريق الاضمار بين
 الفرق بين الاحكامية والمحكية بالذات لدفع البنية في الاحكامية دون المحكية
 فكيف يصح ما قال للفرق بينهما الحقيقة المحكية البنية والمحكية عنه فالعلم لاهد ما
 يصح للفرق وجه الدفء في نظره فوجد ان في ما ذكرناه لان الفرق في
 على صيغة المحرور فيقول مستبين للقول انه لا يكون الفرق بينهما كسب الحقيقة في نفس
 الامر ولكن الفرق في كدام القوم الفالسي بالخائفة بان يوفقا هدا اختيارا
 الاخر وان في انه لا يكون بينهما الواقع لا كسب الاضمار وافتادهما اختيارا
 الاخر هما متفان ضيقان كما يدل عليه العنوان **قول** سئل بان آه يعني ان

المجمل

المجمل كما فوجدت في وصف المحرور وكل فعل غيري كالمجمل كما فوجدت في
 الصفات فانها اذ عا ونخص وغايب بين الحوال الى الاستقراء فان في الفالسي في الوجد
 على الافعال وليس في الوصف على الصفات كالمعلم للباري في العلم والقدر وغير ذلك
 ليست اختيارية وبين الكبرى بان الفعل لا يطلق في الوقت الذي لا يفتقر الى وبنها المتوقفت
 على الحق الظاهر في العربي وفيه ان الفعل ليس الى الاختيار في غير الاختيار في البنية
 السلك الى جريته على الوجود وصدق بان المرجح من الجاهل وهو العرف كما في الوصف كالمعلم
 الى الوجود والخيالي وبعد في ذلك كما قال فان سئل ان لفظ الفعل في اللغات في الوقت
 يكون انبأ ومنه الفعل الاختياري ولكن اذا عبر بالمجمل فيكون السبب رتبة في ان يكون
 معنى اعم هو الوصف الحسن الصادر عن الشخص بالاختيار او غيره اللان ثبت لوكالات البنية
 الفن باللفظ الى الاستقراء ان المعبر في المحرور هو الفعل الاختياري اذ هو العلم اللغوي الوصف
 يكلفه لفرق الدائمة وهذه السجلات في المحرور في ولا يخطى ما فيه ولكن انما هي ظاهرة
 وانت رتبة معللة بهذا التعليل الى ان مقصود التحقيق الدواني من البنية البنية
 التعليل فقط دون العمل فان المقصود بالمجمل في قول الصواب المحرور عليه في قوله
 ربح محمديه فان قلت لا يفتقر الى هذه اللان فانها واعد على طريق الحق في كاحضنت
 ان المحرور ربح كدام القوم في ذلك لا يفتقر الى الاختيارية في الخائفة انما بناء على تفسير المحرور
 بالسبب المحرور او اقدم بالمحور عليه المحرور عليه في الكلام دون الوصف المحرور في فقط آه
 لفظ فقط في هذا القول لا يخرج المذهب به فقط دون المحرور في بطل الفعل باللفظ
 المحرور من ربح المحرور عليه في قوله كالمعلم في بطل القول ان مشاهدات ربح المحرور في في البنية
 فان المراد بلفظ فقط في ذلك القول ان لا يكون المحرور في اختيارا فان كان المحرور عليه اختيارا
 المحرور في بطل هذا القول بناء على التحقيق المذكور في ربحه آه اما اختيار المحرور في في التوفيق فان

فان السمع عبارة عن عدم الوصول بعد الدليل الذي يفرض عدم الوصول في نفسه بل بان السمع
لا يكون عبارة عن عدم الوصول بل عبارة عن فقدان طريق الوصول الى المطلوب المسمى بالابتن
عين الهداية او مطلقا بل عبارة عن وجود طريق الوصول الى المطلوب كذا كانت الهداية
مستندة بالحق الدليل او الثاني وجعلنا في النقص في كبرية فهمنا ان دوننا السمع
على الهدى وبما ان الهداية على هذا الطريق عبارة عن الدلالة الموصلة الى المطلوب
والشروط لم يكن لهم دلالة موهلة فان المراد بالدليل اللبالي والفعل فان الدليل بال
سنة في الوقت واللغة الدليل هو الذي يجرى له ذلك من شأنه ان يمتنع تحقيقه دون
وكذلك على العام مع انه لم يكن البالد الفعول فان المطلوب للمعنى ان الكمال هو الذي
والشروط لم يوصوا بهم صلح عليه السلام وينبغي البيان ان دفع الاشكال بانه لا ينفق
يقولون اننا انما نوصفهم بنام على طريق ارادة الدلالة الموصلة الهداية فان في هذا
هم اوصفناهم بالقوة الى الدليل وان كان نفوذ كان لهم البقاء بالقوة فان في القوة
الى طريق الحق الدليل بالقوة وهو مضمون الدلالة في ذكره من ان السمع هو وجه
الافتقار ظاهر فان المراد بالدليل اللبالي والفعل من بالقوة فان في حاشية
الحاشية فان بعض الناس يريدون ان ينقص من ذلك اسباب السمع على الدليل
هو عدم الوصول كذا لا يفرض بعد الارادة عدم الروية قط مع ان فيه خطابين
الهداية والهدى والشيء الثاني هو عدم النقص في وجه السقوط ان السمع عبارة عن
عدم وجود الطريق الذي هو معنى الفعل فانه عبارة عن مقابلة الهدى وهو تصور
ذلك بعد الهداية بمعنى الدليل نعم يتصور بعد الهداية بمعنى ارادة الطريق او بعد ارادة
الطريق يتصور فانه كماله ان السمع هو الهداية بمعنى الدلالة وهو انما هو
الحق كما ينبغي الفصل الى فقدان طريق الوصول الى المطلوب على الهدى اي جريان

طريق

طريق الوصول به ووجه الخطا ظاهر فان القابل للهداية انما ينقص من الهداية والهدى
جعلنا على الدليل والوصول والارادة والروية مع ان معنى الهداية الدليل والارادة
الهدى وجريان الطريق الوصول الى المطلوب فيمنع في نفسه من ان يكون فان من هذا القول
النقص على طريق افتد السمع الثاني بالهداية فيمنع في نفسه بنام فان من هذا القول
على هذا التقدير اوصفناهم الى المطلوب هو الدليل مع انهم لم يوصوا او ليس بمراد
السمع على الهدى كما هو اعلم من رتبة ان مورد النقص يتلوه هديناهم كما ينبغي الدلالة على
اما الدليل فلان الشهود لم يوصوا او انما انما اختلف بعد الدلالة لا يفرض عدم وجود الطريق
كما قررنا مع ما الوجه في رتبة مورد النقص النقص على الثاني فقط مع ظهور الدليل
من وجبه بالسبق فمثل الحق ان الدلالة الموصلة وان لم يكن بعد الدلالة على
كما سبق من تقرير كلامنا على السمع فيمكن مع فقدان الطريق وعدم وجوده وذلك
بان يراه السمع في طريق الوصول المطلوب ولم يمتنع ولكن كسيرة الهدى بالمرور
اخر من الهدى السمع ووجه الدليل الى المطلوب لفصله بين اكمال العباد فقط ووجه
الذي ذكره مع ان ظاهر كلامنا على السمع في حاشية السمع يكون وجه سقوط
كلام بعض الناس عن غير الخط وارشادهم انما هو في وجه حاشية
الحاشية وجه سقوط كلام ذلك البعض من ان السمع يقال ان ذلك البعض في
كلامه على ان السمع بمعنى عدم الوصول او عدم الروية وكلامه في نفسه فانه من فقدان
الطريق فاذا سقط السمع على سقوط السمع ثم لان البعض فخط من الهداية والهدى
كما ذكرنا ثم انه رتبة في مورد النقص فانه كان هديناهم فقط ووجه السمع وجعل
فمنه كما ينبغي السمع فانهم انما نقل ذلك الاصل الى ابي خلدت الرابع فان العمل
في هذا المعنى ايضا مع بل الرابع في اللغة الحقيقية كما ان في نفسه علم الوصول

[illegible]

بیشمار

[illegible]

[illegible][illegible]

على انه لا بد من وجوده في العقل معونه الى ان يانه منها واما وقد يفرض
هو الامتداد الربوي من الافراد عن التمثيل الى ان يانه منها واما وقد يفرض
الحقيقة من ان التمثيل لا يكون في الالفاظ الامر فيه ومعاينتها كذلك في غير
في الكتاب فلهذا عن ان يكون مستوفى فلا يقبل الاشارة الى اعتبار بل عند اللزوم في
التمثيل في وجه اجمالي فان التفصيل المنخفض ان واحد من المستعمل في الالفاظ قبل اللزوم
اذا كان وضع الربوي في التصنيف مثله او لم يقبل بعد في اذا كان قبل ذلك مثله فان الالفاظ
في ان الالفاظ في التفصيل قبل او بعد كان في الحكم في الالفاظ في الحفظ في المرتبة في الالفاظ
اي في هذه الخط في الالفاظ في المرتبة ومعاينتها عن اللزوم في الالفاظ في المرتبة في
او الالفاظ في المرتبة ومعاينتها عن اللزوم في الالفاظ في المرتبة في الالفاظ في المرتبة في
بالعرض في المرتبة ومعاينتها عن اللزوم في الالفاظ في المرتبة في الالفاظ في المرتبة في
الالفاظ في المرتبة ومعاينتها عن اللزوم في الالفاظ في المرتبة في الالفاظ في المرتبة في
يكون مسائل العلوم والالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في
الالفاظ في المرتبة ومعاينتها عن اللزوم في الالفاظ في المرتبة في الالفاظ في المرتبة في
الالفاظ في المرتبة ومعاينتها عن اللزوم في الالفاظ في المرتبة في الالفاظ في المرتبة في
مما يانه منها في هذه العلوم في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في
في الالفاظ في المرتبة ومعاينتها عن اللزوم في الالفاظ في المرتبة في الالفاظ في المرتبة في
بعضها من الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في
انما في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في
تكون في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في
عن الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في

الحمد لله

[illegible]

[illegible]

خطیر

[illegible]

[illegible]

المفاهيم

[illegible]

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

ثم اقول يمكن على تقدير الاستفراكون النسبة بين المظروف والمطرف نسبة المظروف
من وجه العرف ايضا بان بقدر تقاطع المصطلح ويجعل صفة تنبيه الكلام ويخلق المظروف فيكون
الحصول نسبة بين المظروف الى تنبيه الكلام والمطرف الى خبر المظروف والكلام فيكون المصطلح
الكن غايته تنبيه الكلام اي صفة خبر المظروف والكلام فيكون المصطلح غايته تنبيه الكلام
اي صفة خبر المظروف والكلام او جعل المصطلح غايته تنبيه الكلام اي صفة خبر المظروف والكلام
من المصطلح المصطلح في عدم وبتعلق المظروف بالمال ويكون المستفاد واحد او يدرج هذا المصطلح
اليفيد ان يكون لازما للجملة جازما او تخفيفا من سبيل ان الكلام المصطلح في تنبيه
للمعنى فانه لو لم يفرق بين المصطلح في من جهة حذف الواجب او زيادة المصطلح في من
والذي لا يمكن منه بان تنبيهه يستلزم تنبيه المصطلح من حيث الذات ولو انما الذات
لا تكون غايته منها والله يعلم ان يختلف بل يكون مساوية بها ورواهم فلا يكون مخصوصا
والمطرف في المصطلح مخصوصا بالمصطلح فانه يجوز ان يكون اعم او اخص او مساويا
من هذا ان تقول ان النسبة بين المصطلح وبين المصطلح ان النسبة بين المصطلح وبين
في جهة الالتفات من بين ما في النسبة في العرف واللغة لغوا في فهم ان اللزومية يجوز
ان يكون في غير الالتفات كما انك تورد في المصطلح في المصطلح في كون الكلام في
للعرف في النسبة صورة كون تقريب المصطلح في المصطلح في المصطلح في المصطلح في المصطلح
او الكلام المصطلح في ان المصطلح من سبيل الكلام وسببه جعل المصطلح من المصطلح في
الكلام في خبر المصطلح والكلام في المصطلح في المصطلح في المصطلح في المصطلح في المصطلح
ذات تنبيه الكلام في المصطلح في المصطلح في المصطلح في المصطلح في المصطلح في المصطلح
صاحبه في من سبيل الكلام وسببه جعل المصطلح في المصطلح في المصطلح في المصطلح في المصطلح
المصطلح في المصطلح في المصطلح في المصطلح في المصطلح في المصطلح في المصطلح في المصطلح

ولو ان

ولو ان النسبة في المصطلح في المصطلح في المصطلح في المصطلح في المصطلح في المصطلح في المصطلح في المصطلح
تقريب المصطلح في المصطلح في المصطلح في المصطلح في المصطلح في المصطلح في المصطلح في المصطلح
فان المصطلح من المصطلح في المصطلح في المصطلح في المصطلح في المصطلح في المصطلح في المصطلح في المصطلح
تقريب المصطلح في المصطلح في المصطلح في المصطلح في المصطلح في المصطلح في المصطلح في المصطلح
يجوز ان يكون رويها على سبيل المصطلح في المصطلح في المصطلح في المصطلح في المصطلح في المصطلح في المصطلح في المصطلح
الذي ان نسبة المصطلح في المصطلح في المصطلح في المصطلح في المصطلح في المصطلح في المصطلح في المصطلح
المصطلح في المصطلح في المصطلح في المصطلح في المصطلح في المصطلح في المصطلح في المصطلح في المصطلح
دون حصول المصطلح في المصطلح في المصطلح في المصطلح في المصطلح في المصطلح في المصطلح في المصطلح
المصطلح في المصطلح في المصطلح في المصطلح في المصطلح في المصطلح في المصطلح في المصطلح في المصطلح
بل لا يشبه ثم انما في المصطلح في المصطلح في المصطلح في المصطلح في المصطلح في المصطلح في المصطلح في المصطلح
يستلزم المصطلح في المصطلح في المصطلح في المصطلح في المصطلح في المصطلح في المصطلح في المصطلح
المصطلح في المصطلح في المصطلح في المصطلح في المصطلح في المصطلح في المصطلح في المصطلح في المصطلح
علم ان مستلزم المصطلح في المصطلح في المصطلح في المصطلح في المصطلح في المصطلح في المصطلح في المصطلح
والكلام في المصطلح في المصطلح في المصطلح في المصطلح في المصطلح في المصطلح في المصطلح في المصطلح
يلف للمصطلح في المصطلح في المصطلح في المصطلح في المصطلح في المصطلح في المصطلح في المصطلح
المصطلح في المصطلح في المصطلح في المصطلح في المصطلح في المصطلح في المصطلح في المصطلح في المصطلح
معية المصطلح في المصطلح في المصطلح في المصطلح في المصطلح في المصطلح في المصطلح في المصطلح في المصطلح
المصطلح في المصطلح في المصطلح في المصطلح في المصطلح في المصطلح في المصطلح في المصطلح في المصطلح
معية المصطلح في المصطلح في المصطلح في المصطلح في المصطلح في المصطلح في المصطلح في المصطلح في المصطلح
لما لا المصطلح في المصطلح في المصطلح في المصطلح في المصطلح في المصطلح في المصطلح في المصطلح في المصطلح

تخفف بالذات باللفظ والمعنى بالمتكافئ هذه الكتب السبعة التي يكون نظر المصنفين فيها
يتعلق بجميع اللفظ الفصيح والسليمة كما في مثال المقامات الموزنة وقد يكون النظر متعلقاً
بها كما في هذه النماذج وان يفتقر فان كانت تكون النظر تقصيراً على القول في فصول
كافي الاطراف المجمعة بتعليم من جعل المحقق ذلك من خطه عن الاعيان كما في قوله
ولا يفتقر الى ان الكافية مثله كونه في اللفظ الهندي او العربي والعبري يقال ان
الكافية بل لا بد من ان يفتقر مثله لا يقال ان الكافية بل يفتقر مثله ان
المتجوز في اطلاق اسم الكافية على النقصان انما هو نفس الالف لم يتجزأ نفس الالف خصوصاً
التي هي الدلالة على ما اذا اطلق تلك الاسم على تلك اللفظة التي دونها المصوب فانها
لا تطلق صحيحة وانما اذا بدلت الالف المصوب وادخل فيها الفاء فاداة
مع الحروف الفصحى لم يكن الاطلاق على سبيل الحقيقة صحيحة فعمل من علم من صحة الاطلاق
على تقدير ان يبدل بها وجود الدلالة ان اجزاء خصوصية اخرى وجبته صحة الاطلاق
لوي الدلالة وهو المطلوب كنه الحالت في المعنى فانها اذا بدلت بجان اخرى لم يبدل بها
مع لم يكن اطلاق الاسم صحيحة وانما كانت باقية وسجدة باللفظ الذي لم يبدل بها
المصوب لم يكن الاطلاق فالاسم صحيحة اليهم فعمل من ذلك ان المعنى خصوصية اخرى على الدلالة
تكون وجبته صحة اطلاق الاسم **فرد** عدم كمال وجوده فان ارباباً بالفتح كهدري
لا يحمل على من يفتقر الى التام فيحقق بوجه غيره ولكن ان تقول بالجمع كجاء في الصدق
على انه التقدير فان الصدق اعلم ان يكون بالحواطة او بالاشتقاق ولذلك
ان السبيل يستعمل على اللفظ والمعنى بالحواطة والبيان محمول عليه بالاشتقاق وذلك
شأن محمول على بالحواطة فتمت محمول عليه بالاشتقاق ولا نقول ان البيان المقدر
بمعنيين بالكره فيكون المعنى كجاء في الصدق بالنظر الى عمل الحواطة اليها والتمسك

تقدير لفظ

تقدير لفظ بين كقول الصدق بالحواطة واللفظ بالحواطة من جهة من جهة من كقول الصدق
على تقدير التقدير لكن لا يفتقر الى والافضل فان مراده انه على تقدير تقدير البيان كما في قوله
معناه اعتماد على النظر في اللفظ يكون المعنى كجاء في الصدق فان الباري والصدق
هو الصدق بالحواطة دون الاشتقاق **فرد** لفظ الحقيقة للعلم الدونه من جهة من جهة من
تدور ان ذلك في انما كانت التقديرات السبيل فيها والآلة التقديرات بعضها قد يحصل من الفصحى
المكسرة والدوليان الحقيقية ان ابي خردان من الفصحى الذي يفتقر الحروف في الفصحى
التي يفتقر عليها الفصحى كواو كان بعضها او كلف يقال ان العلم الفصحى او الفصحى في الفصحى
العمل السبيل بدون الفصحى دون علم تلك السبيل يقال ان ذلك الفصحى في الفصحى في الفصحى
والمعنى في اطلاق العلم على السبيل بدون الفصحى في الفصحى في الفصحى في الفصحى
على التقديرات السبيل كواو بعض المكسرة والخلق مجازي فان الدلالة في الفصحى في الفصحى
لكثرة وقوع المجازات فيها وذا كانت كقول المعنى في الدوليان حقيقة مع الفصحى في الفصحى
كلمة بني عليهم اذا الحقيقة را حجة فان كانت اذ كانت المنطق مجاز عن التقديرات
او المكسرة قبل للفظية وجه فعمل من كان الفصحى في الفصحى في الفصحى في الفصحى
فعمل من ان اريد قسم الدلالة في الفصحى في الفصحى في الفصحى في الفصحى في الفصحى
من وجه التحقيق فان الدلالة في الفصحى في الفصحى في الفصحى في الفصحى في الفصحى
السته بدون ان يحصل التقديرات المكسرة في تحقيق التقديرات والمكسرة في تحقيق التقديرات
والمكسرة بدون السته كافي في اللفظ المنفرد الذي لا يفتقر الى الفصحى في الفصحى في الفصحى
مع وجه النظرية ولكن يفتقر من الفصحى في الفصحى في الفصحى في الفصحى في الفصحى
كذلك لفظ المجازي لا بد ان يفتقر الى الفصحى في الفصحى في الفصحى في الفصحى في الفصحى
يقال في الفصحى في الفصحى في الفصحى في الفصحى في الفصحى في الفصحى في الفصحى في الفصحى

الذي هو الحق القهري، الحقيقة هي الحالة الداركية فلم ينضم الى الصورة الحالة الداركية
 لم ينزله الداركي فان قلت فتصغره كعدمه انما في مبدع كعدمه مع التميز ان الصورة
 به انما الداركي في هذه الحالة الداركي في مبدع كعدمه انما في مبدع كعدمه انما في مبدع كعدمه
 بعدم ان كل الحالة الداركية راسا فليست الا في مبدع كعدمه انما في مبدع كعدمه انما في مبدع كعدمه
 تلك الحالة وبما في مبدع كعدمه انما في مبدع كعدمه انما في مبدع كعدمه انما في مبدع كعدمه
 الام والحق القهري الذي افترق في مبدع كعدمه انما في مبدع كعدمه انما في مبدع كعدمه
 ليس الفرق بين الداركي وبين المبدع في مبدع كعدمه انما في مبدع كعدمه انما في مبدع كعدمه
 صير الحالة الداركية الى مبدع كعدمه انما في مبدع كعدمه انما في مبدع كعدمه انما في مبدع كعدمه
 الداركية في مبدع كعدمه انما في مبدع كعدمه انما في مبدع كعدمه انما في مبدع كعدمه
 يحصل في الداركية انما في مبدع كعدمه انما في مبدع كعدمه انما في مبدع كعدمه انما في مبدع كعدمه
 فان ثبت بدليل ان مبدع كعدمه انما في مبدع كعدمه انما في مبدع كعدمه انما في مبدع كعدمه
 ام لان الداركي في مبدع كعدمه انما في مبدع كعدمه انما في مبدع كعدمه انما في مبدع كعدمه
 الداركي في مبدع كعدمه انما في مبدع كعدمه انما في مبدع كعدمه انما في مبدع كعدمه
 سائر الا في مبدع كعدمه انما في مبدع كعدمه انما في مبدع كعدمه انما في مبدع كعدمه
 الدورة انما في مبدع كعدمه انما في مبدع كعدمه انما في مبدع كعدمه انما في مبدع كعدمه
 والسبب في كون الداركي في مبدع كعدمه انما في مبدع كعدمه انما في مبدع كعدمه انما في مبدع كعدمه
 والعلوم بما هو معلوم بالعرض وانما في مبدع كعدمه انما في مبدع كعدمه انما في مبدع كعدمه
 بل في كنهها انما في مبدع كعدمه انما في مبدع كعدمه انما في مبدع كعدمه انما في مبدع كعدمه
 معلومات لا يلزم ان يكون في مبدع كعدمه انما في مبدع كعدمه انما في مبدع كعدمه انما في مبدع كعدمه
 والعلوم في مبدع كعدمه انما في مبدع كعدمه انما في مبدع كعدمه انما في مبدع كعدمه انما في مبدع كعدمه
 الذي هو الحق القهري

اسم يعرفون به تلك الحالة وهم عن الصورة الى حقيقة ومعلوم غايتها انما في مبدع كعدمه
 ان كانت ثابتة بالصورة يلزم ان يكون الصورة قائمة ومعلوم ان كانت ثابتة بالصورة يلزم ان يكون
 عرضا للصورة فان العرض لا بد من قيامه بالعرض واليقين ان كانت قائمة بالصورة انما في مبدع كعدمه
 بالصورة فانما انما في مبدع كعدمه انما في مبدع كعدمه انما في مبدع كعدمه انما في مبدع كعدمه
 الحالة الداركية في مبدع كعدمه انما في مبدع كعدمه انما في مبدع كعدمه انما في مبدع كعدمه
 لا يكون الا في مبدع كعدمه انما في مبدع كعدمه انما في مبدع كعدمه انما في مبدع كعدمه
 مقولة من الصورة انما في مبدع كعدمه انما في مبدع كعدمه انما في مبدع كعدمه انما في مبدع كعدمه
 الداركية في مبدع كعدمه انما في مبدع كعدمه انما في مبدع كعدمه انما في مبدع كعدمه انما في مبدع كعدمه
 الا في مبدع كعدمه انما في مبدع كعدمه انما في مبدع كعدمه انما في مبدع كعدمه انما في مبدع كعدمه
 في عرض تلك الحالة عند تقدم شيء وصورة في الداركية انما في مبدع كعدمه انما في مبدع كعدمه
 في مبدع كعدمه انما في مبدع كعدمه انما في مبدع كعدمه انما في مبدع كعدمه انما في مبدع كعدمه
 دون ذلك في مبدع كعدمه انما في مبدع كعدمه انما في مبدع كعدمه انما في مبدع كعدمه انما في مبدع كعدمه
 انما في مبدع كعدمه انما في مبدع كعدمه انما في مبدع كعدمه انما في مبدع كعدمه انما في مبدع كعدمه
 من المعلوم انما في مبدع كعدمه انما في مبدع كعدمه انما في مبدع كعدمه انما في مبدع كعدمه
 انما في مبدع كعدمه انما في مبدع كعدمه انما في مبدع كعدمه انما في مبدع كعدمه انما في مبدع كعدمه
 محمول على التعجب ان انما في مبدع كعدمه انما في مبدع كعدمه انما في مبدع كعدمه انما في مبدع كعدمه
 بل في مبدع كعدمه انما في مبدع كعدمه انما في مبدع كعدمه انما في مبدع كعدمه انما في مبدع كعدمه
 انما في مبدع كعدمه انما في مبدع كعدمه انما في مبدع كعدمه انما في مبدع كعدمه انما في مبدع كعدمه
 واه وجودها في مبدع كعدمه انما في مبدع كعدمه انما في مبدع كعدمه انما في مبدع كعدمه انما في مبدع كعدمه
 الحالة انما في مبدع كعدمه انما في مبدع كعدمه انما في مبدع كعدمه انما في مبدع كعدمه انما في مبدع كعدمه

[illegible]

پانچویں

[illegible]

بفتح الحاء الذي هم بعده الاخرى ان بعفهم جوز وفادة الروم للكنه في موضع
المواقف المحسوس وان ريفته حاشية المتعلق به كذا لكن لا يتم تزيينه بالافعال
او ان يبان بعد كاسية الحاشية المتعلق به كذا لكن لا يتم تزيينه بالافعال
صار كاشية الروم مع بناء الكنه له جاز كاشية ذات الواجب لئلا مع بناء العالم
له دليل الفرق بينهما الا بالفضل وعرفه بالحيثية شيئا بالكنه ان افعال الجوز بان
لديهم الدليل ما قلتم ان الدلائل في الاتحاد برفقه افعال افادة الروم للكنه
فيجوز ان يكون لذات ابداء في خصوصية خاصة مع زيد بن مسلم بفتح ذائه على
سبيل التفصيل في موضع خصوصية اخرى بها يكلف ذائه على سبيل التفصيل في موضع
مع كل فرد فرد من العالم وتلك خصوصيات انزاعات في انزاعاتها
الباري تعالى مع صفاته بين وبين غيره كزيد وعمر وغير ذلك ثم اعلم ان العلم
الذي المذكور متعلق بكل شيء موجود في كل ان او متعلقا بغيره في جرد الاشكال ان المتعلق
بالوجود ان كان صحيحا لكن كيف يصح المتعلق بالعدم فانه منسب بين المتعلق المتعلق
والنسبة تشبه في وجود النسبة بين واليورد الاشكال على الفالدين باران المورخ
الباري تعالى فان الصورة وجوده في الذي الصورة والنسبة تشبه في وجود الطرفين اعلم
ان يكون بذات الواجب والاعراض وانما على هذا الطريق اعلم جعل علم الممكنات والتمتع ذات
الباري تعالى اعلم ان المذكور ان الممكنات المحدودة والتمتع ليس لذاته وجوده في العلم
فان الوجود العرفي عبارة عن وجود الذات في العلم في العلم هو صونها وبنهاية
بذات البارى تعالى والى الدليل الى القول بان في الصور ان الا ان يقال صرح جميع الممكنات
والمتمتع في العرف النورية القديمة في الوجود والوجود بفتح للتعرف او ليعال كما
ان الوجود النوري ليس هو وجوده على سبيل الحقيقة ولكن له خصوصية خاصة مع المحدود
بفتح

بفتح الحاء الذي هم بعده الاخرى ان بعفهم جوز وفادة الروم للكنه في موضع
المواقف المحسوس وان ريفته حاشية المتعلق به كذا لكن لا يتم تزيينه بالافعال
او ان يبان بعد كاسية الحاشية المتعلق به كذا لكن لا يتم تزيينه بالافعال
صار كاشية الروم مع بناء الكنه له جاز كاشية ذات الواجب لئلا مع بناء العالم
له دليل الفرق بينهما الا بالفضل وعرفه بالحيثية شيئا بالكنه ان افعال الجوز بان
لديهم الدليل ما قلتم ان الدلائل في الاتحاد برفقه افعال افادة الروم للكنه
فيجوز ان يكون لذات ابداء في خصوصية خاصة مع زيد بن مسلم بفتح ذائه على
سبيل التفصيل في موضع خصوصية اخرى بها يكلف ذائه على سبيل التفصيل في موضع
مع كل فرد فرد من العالم وتلك خصوصيات انزاعات في انزاعاتها
الباري تعالى مع صفاته بين وبين غيره كزيد وعمر وغير ذلك ثم اعلم ان العلم
الذي المذكور متعلق بكل شيء موجود في كل ان او متعلقا بغيره في جرد الاشكال ان المتعلق
بالوجود ان كان صحيحا لكن كيف يصح المتعلق بالعدم فانه منسب بين المتعلق المتعلق
والنسبة تشبه في وجود النسبة بين واليورد الاشكال على الفالدين باران المورخ
الباري تعالى فان الصورة وجوده في الذي الصورة والنسبة تشبه في وجود الطرفين اعلم
ان يكون بذات الواجب والاعراض وانما على هذا الطريق اعلم جعل علم الممكنات والتمتع ذات
الباري تعالى اعلم ان المذكور ان الممكنات المحدودة والتمتع ليس لذاته وجوده في العلم
فان الوجود العرفي عبارة عن وجود الذات في العلم في العلم هو صونها وبنهاية
بذات البارى تعالى والى الدليل الى القول بان في الصور ان الا ان يقال صرح جميع الممكنات
والمتمتع في العرف النورية القديمة في الوجود والوجود بفتح للتعرف او ليعال كما
ان الوجود النوري ليس هو وجوده على سبيل الحقيقة ولكن له خصوصية خاصة مع المحدود
بفتح

بفتح الحاء الذي هم بعده الاخرى ان بعفهم جوز وفادة الروم للكنه في موضع
المواقف المحسوس وان ريفته حاشية المتعلق به كذا لكن لا يتم تزيينه بالافعال
او ان يبان بعد كاسية الحاشية المتعلق به كذا لكن لا يتم تزيينه بالافعال
صار كاشية الروم مع بناء الكنه له جاز كاشية ذات الواجب لئلا مع بناء العالم
له دليل الفرق بينهما الا بالفضل وعرفه بالحيثية شيئا بالكنه ان افعال الجوز بان
لديهم الدليل ما قلتم ان الدلائل في الاتحاد برفقه افعال افادة الروم للكنه
فيجوز ان يكون لذات ابداء في خصوصية خاصة مع زيد بن مسلم بفتح ذائه على
سبيل التفصيل في موضع خصوصية اخرى بها يكلف ذائه على سبيل التفصيل في موضع
مع كل فرد فرد من العالم وتلك خصوصيات انزاعات في انزاعاتها
الباري تعالى مع صفاته بين وبين غيره كزيد وعمر وغير ذلك ثم اعلم ان العلم
الذي المذكور متعلق بكل شيء موجود في كل ان او متعلقا بغيره في جرد الاشكال ان المتعلق
بالوجود ان كان صحيحا لكن كيف يصح المتعلق بالعدم فانه منسب بين المتعلق المتعلق
والنسبة تشبه في وجود النسبة بين واليورد الاشكال على الفالدين باران المورخ
الباري تعالى فان الصورة وجوده في الذي الصورة والنسبة تشبه في وجود الطرفين اعلم
ان يكون بذات الواجب والاعراض وانما على هذا الطريق اعلم جعل علم الممكنات والتمتع ذات
الباري تعالى اعلم ان المذكور ان الممكنات المحدودة والتمتع ليس لذاته وجوده في العلم
فان الوجود العرفي عبارة عن وجود الذات في العلم في العلم هو صونها وبنهاية
بذات البارى تعالى والى الدليل الى القول بان في الصور ان الا ان يقال صرح جميع الممكنات
والمتمتع في العرف النورية القديمة في الوجود والوجود بفتح للتعرف او ليعال كما
ان الوجود النوري ليس هو وجوده على سبيل الحقيقة ولكن له خصوصية خاصة مع المحدود
بفتح

السلام

في الكلام ان المحقق في وان لم يلدته خاير فله ولها جسد اسماه كما او ما نولد اضيق المحقق في
هذا القول للوقوع في التخصيص على الوجه الذي لم يخش على الباقين من انهم قد عجزوا عن التحقيق في بيان ما فيهم
وفي علمه التخصيص انهم قد عجزوا عن التخصيص بالاصح الى انهم قد عجزوا عن التخصيص بالاصح الى انهم قد عجزوا
عن ان التفكير لم يوجب ان المصالح يجب انهم العرف يقتضي الحدود فاذا انشأ الصورة الى
يقوم من العرف الصورة الى الملة الى انهم قد عجزوا عن التخصيص بالاصح الى انهم قد عجزوا عن التخصيص بالاصح الى انهم قد عجزوا
لبنه عن تصور ذلك في مستحقا الى انهم قد عجزوا عن التخصيص بالاصح الى انهم قد عجزوا عن التخصيص بالاصح الى انهم قد عجزوا
والتفريق على التخصيص بالعلم بالاصح الى انهم قد عجزوا عن التخصيص بالاصح الى انهم قد عجزوا عن التخصيص بالاصح الى انهم قد عجزوا
التصور والتفريق بالعلم بالاصح الى انهم قد عجزوا عن التخصيص بالاصح الى انهم قد عجزوا عن التخصيص بالاصح الى انهم قد عجزوا
قد يميزه خزانة العقول لا كليات من هذه العقول في الحفظ والتفريق فكل واحد بالقطعة لا يميزه الخافيه
التصور ايضا التفريق لا بد من تصور والتفريق القديم لا بد من تصور القديم فان قدم المشرط
لا بد من قدم المشرط مع الكواكب الحفظ فقدر خيرا انما قد عجزوا عن التخصيص بالاصح الى انهم قد عجزوا عن التخصيص بالاصح الى انهم قد عجزوا
والتفريق على التخصيص بالعلم بالاصح الى انهم قد عجزوا عن التخصيص بالاصح الى انهم قد عجزوا عن التخصيص بالاصح الى انهم قد عجزوا
الاصح الى انهم قد عجزوا عن التخصيص بالاصح الى انهم قد عجزوا عن التخصيص بالاصح الى انهم قد عجزوا عن التخصيص بالاصح الى انهم قد عجزوا
المطالع في علمه القديم التخصيص من بل بل في التخصيص مرة واحدة في العلم المقسم فاذا عجزوا
الانف في بحر النفس في الصور والتفريق في علمه القديم الى انهم قد عجزوا عن التخصيص بالاصح الى انهم قد عجزوا عن التخصيص بالاصح الى انهم قد عجزوا
متوحد في بيان فلت هذا النوبة لا بد من قولنا في المطالع في العلم القديم والتفريق في العلم القديم
فيه مجرد الصور فان العفة فيه كاشفة للموصوف فان صفة المعارف كاشفة لها فخصها
والمراد بالعلم المتحد في بينه المحقق في علمه القديم الى انهم قد عجزوا عن التخصيص بالاصح الى انهم قد عجزوا عن التخصيص بالاصح الى انهم قد عجزوا
الا العلم المصوب في كل واحد من الموصوف في العفة في المطالع في العلم القديم والتفريق في العلم القديم
كلام المحقق في علمه القديم الى انهم قد عجزوا عن التخصيص بالاصح الى انهم قد عجزوا عن التخصيص بالاصح الى انهم قد عجزوا

[illegible]

الربيع والنظري فثبت الدخول فان العلم القديم عنده تصور الفدق وليس بهي ولا نظري
 فلابد بتصور الحرف فيجب ان ياتيه ما الصورة الفدق واليحيى والذين واللاس فيسبوا الحرف
 ولا ينفق باثباته اذ اقول في هذا الفظ نظري وهو ان المراد باللفظ اما اللفظ او المراد
 او اللفظ في اللفظ فان كان المراد اللفظ او المراد اللفظ او اللفظ او اللفظ او اللفظ او اللفظ
 ان اللفظ اعظم باللفظ ان في اللفظ او اللفظ او اللفظ او اللفظ او اللفظ او اللفظ او اللفظ
 لكن لا بد في ذلك اعظم باللفظ ان في اللفظ او اللفظ او اللفظ او اللفظ او اللفظ او اللفظ
 كان المراد اللفظ او اللفظ او اللفظ او اللفظ او اللفظ او اللفظ او اللفظ او اللفظ
 عبارة عن اللفظ او اللفظ او اللفظ او اللفظ او اللفظ او اللفظ او اللفظ او اللفظ
 واثباته في ذلك اعظم باللفظ ان في اللفظ او اللفظ او اللفظ او اللفظ او اللفظ او اللفظ
 فوفق اللفظ اعظم باللفظ او اللفظ او اللفظ او اللفظ او اللفظ او اللفظ او اللفظ او اللفظ
 واللفظ او اللفظ او اللفظ او اللفظ او اللفظ او اللفظ او اللفظ او اللفظ او اللفظ او اللفظ
 المطلقين هو اعظم باللفظ او اللفظ او اللفظ او اللفظ او اللفظ او اللفظ او اللفظ او اللفظ
 فيود متي لفظ الى امر واحد يحصل انما مباينة كقيم الحيوان الى الانسان والفرس
 والذئب يحصل اللفظ انما هو اللفظ او اللفظ او اللفظ او اللفظ او اللفظ او اللفظ او اللفظ او اللفظ
 ما باللفظ او اللفظ او اللفظ او اللفظ او اللفظ او اللفظ او اللفظ او اللفظ او اللفظ او اللفظ
 من حاف اللفظ او اللفظ او اللفظ او اللفظ او اللفظ او اللفظ او اللفظ او اللفظ او اللفظ او اللفظ
 لفظ الحيوان في اللفظ او اللفظ او اللفظ او اللفظ او اللفظ او اللفظ او اللفظ او اللفظ
 العلم اللفظ او اللفظ او اللفظ او اللفظ او اللفظ او اللفظ او اللفظ او اللفظ او اللفظ او اللفظ
 باللفظ او اللفظ او اللفظ او اللفظ او اللفظ او اللفظ او اللفظ او اللفظ او اللفظ او اللفظ
 العلم من حيث هو باللفظ او اللفظ او اللفظ او اللفظ او اللفظ او اللفظ او اللفظ او اللفظ

[illegible]

الموقف

[illegible]

الذي فيه القدر والمقدورات التي لا وجود لها ولا تحقق بها الاعتبار فقد تيسر الحكم بالوحدانية التي
ليست بمرتبة في العلم مستقيم فنزل **الردون** التحقق أه اول فثبت قولي وهو الحق بمرتبة
الظهور وان **من حيث** بهد اعني مرتبة الازدياد في الوجود بالاعتبار الذي
وعدم الازدياد اعني التحقق من مرتبة الطبيعة المتغيرة بغير اعتبار الازدياد وهو الذي تجوز به مرتبة
منه وذلك لان مرتبة الازدياد يتحقق معها عدم اعتبار الازدياد فتمام العجزية الازدياد اعني
ما بعجزية الازدياد كالتحقق فان العلم المتعدي في اعني العجزية الازدياد يتحقق فيه كمالها بالاعتبار
منظروا الاول فخلد الطبيعة المتكافئة اعني بالاعتبار الازدياد اعني التحقق من الطبيعة المتغيرة
اعني بالعجزية الازدياد واذا ثبت الازدياد باعتبار الازدياد وقد تحقق مع اعتبار عدم الازدياد في مرتبة
قوله **ون** التحقق فان ثلثان كغيره بعجزية الازدياد والعظم لم بعجزية يتحقق في تمامه واولاهم اعتبار
الازدياد وعدم اعتبارهما اجتماع النقيضين ثلث لا السالبة فيه فانه محال في مرتبة
الذات بعجزية في مرتبة العراض بعجزية فلهذا كانت مرتبة الازدياد ان يقال ان الاول في مرتبة
مع تمام بعجزية الازدياد في مرتبة العراض ايضا فيكون متساوية للثاني اي العجزية مع الازدياد
وغيرهم والتحقيق كماله متساوية لهما فيكونان في نقيضين صراحة وما لا يكونان اعني التحقق فيهم
الاعتراف ان الوجود والوجود لا يكونان اعني التحقق فيهم والحق كماله بعجزية الازدياد في مرتبة
العراض في بعجزية الازدياد في ذلك مرتبة متساوية كذلك فيهم فانه **وقيل** في العلم
ان كان المتساوية بلفظ هذا الفهم الصور المتساوية في مرتبة ما حكم من جهة انه مضمون النقيضين
جهة انه مضمون ما في الكلام كان بغيره فقط كما يلفظ به تمام النقيضات اعني مع انهما حكم بغيره
اليسر ان كان المتساوية الفهم الى الابد في التطويل فانه ليقضي فيه الفهم مع الافم ولا يقضي
الفهم للبقية نسبة الصور اليها فان بغيره الحكم بالوحدانية لا يلزم بغيره الصور فلفظ في العلم
والعلم الاولين والاولين الذين قد يكون هذا الحكم ثبت نفسه الا ان يقال انه ثبت بعض

فقدان بديهة التصديق في تصور انظر في خبر المؤمنين مجموعا مستفاد من الحكم كاللازم على ان
يأتي في حصول نظر آية هذا الترتيب من ان خوالى التعميم بالذات والزمان فان التعليل من غير
ذلك انظر في حصول التعليل بعد ذلك فانهم قالوا في نفس التعميم آية اول
لا يمكن توجيه كلام الشيخ عليه ووجه يخرج عن التعليل ثم يمكن بيان اصل التعليل وجهه في ان
حصول الشيء كما يكون في الخارج فيكون الاول كون الشيء الثاني في داخله الدليل مما لا يمكن في
الكون الكون عن الطين والسير عن الخشب والشيء في خلقه كونهما عن خواصهما كذلك حصول الشيء عن
الشيء في الذهن كحصوله في الخارج في الشيء الثاني الدليل مع مدخلية فيه كجسم الاخر او مدخلية كقول
المحدث عن تصورات الاخر او بديهية وتصديق الشيء عن تصديق الشيء وكذا عن
التصديقات القياسية الاشياء وقد يكون حصول الشيء عن الشيء الذي لا عن الشيء كقولنا
في حصول المعلولات عن خواصها المناسبة لحصول التصديقات عن بعض التصورات فانها
مع ثباتها قد يكون وجودها بالغير لا في كثرية في اللازم النسبة بالحق الا حصولها في
حصول الخبر بموجب تصور اللازم وانما الاول من الحصول الذي هو الدليل في الغير في
فمنه اصله في الدليل على انتفاء كثرية التصديق وبالدليل كثرية الخبر
لا قبل من التعليل في الكتب بالغير مع وقوعه بالفصل وهو والخاصة به ان لا يكون الكتب
الغيرية يكون في قواعد التعليل داخل في المقدر في حال وجوده وعدمه ان قلت
يجوز ان يكون نفس الشيء معلومة من غير مدخلية الوجود او الوجود فيهما مع كثرية في الوجود
قلت كما فانه ثبت الكافية فيكون مع الوجود في حالة الوجود لكن في حالة الوجود تكون في حفظ
فيكون ان يكون معلومة تلك المعرفة في حفظ من انقسام الوجود في الوجود في الوجود
عن شيء اخر لا يمكن بدون وجود الشيء الثاني فان الوجود في حالة الوجود في الوجود في الوجود
وجود اخر انما كانت تحقيق انقسام آية وتوضيحه مع الشيء بنوعه في حالة التعليل في

المعلومية والفهم من خواص البرهان الزبدي ان كل شيء موجود في حد نفسه في حاله كونه قابلا
او نادرا ان يدرك ان اللازم من كون الشيء بالغير عندنا ان يكون القابلين بالبعد الموقوف على كون
القبول بالذات هو ان الشيء الزبدي في كل شيء كونه موجودا او موجودا قابلا او نادرا
ولان كان فذلك التوقف عليه عند بعض المتحققين وليس منه بانه شيء وليس ساعدا لتوفيق
بينهم في فهمه ولكن لا يضر الشيء في ذاته حدودا فانه الدليل على طولهم المتعدد في ان الشيء
يشاكل الى ان الشيء من انه ليس بخير ان يكون الشيء عند الشيء في حاله وجوده ووجوده بل لا بد من
الضم الى احدى السبب وبانه ان العلول اذا فرض وجود المواد كانت العلوة واقعة او فليس
للعلوة في مدخل في العلول اذا لم يكن له مدخل فلا يكون علته حقف وفيه تظلم وجهين الاول ان
بالواجب في ان الشيء في ذاته للكل ما بالنظر الى ذاته تعالى وليس فيها شيء الزبدي ان
العلوة في الممكن في غير ان يكون بالنظر الى ذاتها من حيث هي وان كانت كذلك فيكون
موضوعه بالوجود في ذاته في عدم بقوله مرتبة الذات من حيث هي ومن حيث كونها موضوعا في الوجود
فانه لا بد من الموضوعات عند المتحققين كما بين في موضوعه ووقفه ان كلام المتحقق في هذه العلوة
في الحكاية بالكلية في ما يقع فيه الزبدي ليس في ذاتها بل في تلكا كذلك في ما يقع فيها في
كون البرهان مشاهدا بان العلوة للبرهان تكون في حيث الوجود فان حصول الوجود عن الشيء في
بين وجوده في تلكا في حيث العلوة للبرهان يكون موجودا في حيث يكون موجوده في حيث
وغير ذلك في ذلكا في حيث العلوة للبرهان يكون موجودا في حيث يكون موجوده في حيث
وعند ذلك في ذلكا في حيث العلوة للبرهان يكون موجودا في حيث يكون موجوده في حيث
عليه في حيث في ذلكا في حيث العلوة للبرهان يكون موجودا في حيث يكون موجوده في حيث
فخصه في حيث في ذلكا في حيث العلوة للبرهان يكون موجودا في حيث يكون موجوده في حيث
بغير ذلكا في حيث العلوة للبرهان يكون موجودا في حيث يكون موجوده في حيث
الشيء في حيث في ذلكا في حيث العلوة للبرهان يكون موجودا في حيث يكون موجوده في حيث

الحاق

بأن يتحقق في العصور من هذه القضية أن الحاصل على التمسك من العلم لا يجب أن يكون
فإن قلت كون الشيء علة في وجوده الذي لا يستلزم كون الشيء الدليل على وجوده الذي لا يترتب
أن ذات الوجود تعالى على هذه الحقيقة فيكون له وجودات المتشعبة منها ليس موجود في ذاته
وما قلتم أن تحقق النسبة فرع تحقق الشيء في طريقه إلى الوجود نفس بغيرها لا يتشعب في نفس
مفهوم النسبة طريقه الزمن فقط ما يتشعب في الواقع لا يوجد في الواقع وحده فلا بد أن يكون له وجود
مع عينة الشيء للشيء يحصل في الزمن ولو بالوجود العوضي وأن يتحقق النسبة كغيره أي تحقق
شيء فيها فلا يستلزم تحقيقها فيه لا تترتب أن الدلائل التي لا يتشعب في الحاصل لا يستلزم تحقق
الصحة فيه بالجدلية لا بد من كون الشيء له وجود في كل وقت كونه في كل ظرف متحقق فيه قلت هو قول
المتشعب وهو هو معمول في ظرف **أما أن** يستلزم عنه العلوية في ظرف فعلية أي بالشيء علة
بوجوده في كل ظرف يجب أن يتحقق فيه ضرورة توافيق الشيء بين اثنين في العصور بين في الوجود الواحد
وهذا المعنى عن الدلائل وهذا المعنى العلم الثاني والوجودات متشعبة بأن يتشعب العلم إلى مكان
من الكليات العلوية أي الكليات التي لا يكون في ظرف واحد يجب أن يكون في كل ظرفها وهو المطلوب
القدسية الثانية وإن لم تكن أن النسبة الزمنية الحسية التي لا يعلم للعينية والاعتقادية بل الكليات
في العصور من الموجودات الخارجية وفي العصور التي في الموجودات التي لا يتشعب في كونها في العصور
الخارجية أن موضوعها يجب أن يتشعب من تلك النسبة كغيرها كالمكان السماوي وقوسها وفي كونها في العصور
التي هي أن موضوعها يجب أن يتشعب من تلك النسبة كغيرها كالمكان السماوي وقوسها وفي كونها في العصور
أن العصور هي عين الأدان جهة كونها من حيث هي أي مع قطع النظر عن القيام بالدين في العصور
التي هي **فإنها** فأنها فرع عن النسبة الزمنية وهي جهة الدين من العصور
والقيام جهة القيام بالدين وهذه النسبة هي لوجود الزمان هو العلم بالصورة إلى التيقن وهذا العلم
العلم على كونها خارجي ودينه داخلي متحقق فانه ينفصل وجوده إلى شئين في ظرف الدين

الذي هو وجوده بطلان نظرية الشرح نفسه بين المدعى وبين ان الوجود الفعلي
 ما يتبع عليه الدار والصور بهذه الهيئة بترتيب عليه الدلائل والذات وبيان ان
 له جهان اربعة جهات كونه من حيث هو في قطع النظر عن في ظا الخلط بالخلط المحل مع الموضع
 بهذه الهيئة لا يتميز عن الصور في ذاته ووجه كونه مع ملاحظة خلط المحل مع الموضع وما هو
 الخلط فهو با على الهيئة والكنية ومن الوجودات التي لا يعدم ترتيب الدلائل عليه فان الخلط هو
 اي هو للترتيب عليه الدلائل اذا تمعدت المقدمات فتفقد التبعين للدلائل فيثبت في ان
 والكنية لا بد ان يكون من بين تركيبين لها معنى في ذاتها وان كانت ان الصورة الفعلي
 من حيث هي التركيب لا يكونان مجاميع في ذاتها فيحصل منها ان الصورة غير التبعين
 وكنية كذا التصديق لا يكون كما للصور والكتب وهو اعظم وفيه نظر موجود في الدلائل
 كما اقول ان الكبرى مقصود بصورة التخييل فانه تصور هيئة التركيب الكلية في جملة التركيب
 للتصديق فان الهيئتين التركيبيتين هما وجودان في الذهن وبيان ان اذا الصورة فانه
 زيد بام فتمد الصور مع قطع النظر عن القيم بالذات في الهيئة التركيبية وهو الوجود
 الفعلي وانما به ان الفعلي من جهة في ظا الخلط له جهان كونه من حيث هو ووجه كونه
 بالذات من جهة اخرى من الوجودات التي بترتيب الدلائل فيكون كما للمصور
 من جهة اخرى وانما فانه ان الوجودات في تلك المخلولات في الطب والكنية وان كان لا بد من
 ان الوجودات حقيقة في الذهن كما في قرنا ببقا وهو اصل الصور والتصديق باي جهة قد
 كل واحد من لكن لا يلزم ان لا يكون للذات من جهة الدلائل في الطرف الواحد حقيقة
 وما ذكرنا في هذه الصور والتصورات الكلية والكنية فانما هي جهة الدلائل في اعتبار
 دون الاول وهو لا يكون باس البطلان وانما فانه في جهة حفظ فان الصورة فانه في جهة
 من حيث هو ومن حيث القيم معلوم وعلم وقد قرر ان الفرق بينهما اعتباري كما هو في
 سلك الف

مع اربعة جهات كونه الصورة الفعلي من جهة في ظا الخلطية وقطع النظر عن القيم
 به ان يكون الفرق بيني بالذات في حفظ وانما في حفظ جميع كنه الدلائل في جهة
 طوع السكاه في جهة القيم فانه من زوال الاقسام في جهة الكلام ما ورد له في السكاه في
 نظرية الكل لا يحصل في ذاته في جهة القيم او ذلك يحصل اما ان يكون بالمراتب او بدونه
 لا ان في فان العلم النظري بترتيب النظرية بالمراتب لا الى الدلائل فان المراتب انما يكون
 في جهة هو اطلاق المحل اعطى في جهة حصول الذات في جهة علمها في جهة الطلب في جهة العلم
 وحصول الوجود في جهة نظرية الحكم في جهة العلم من الاول الى حين ولا يكون الزمان من
 ذلك الحد الى حد آخر من جهة غير شانه بل لا يكون الخارج من القوة الى الفاعل من ذلك الحد الى
 اللان غير شانه فذلك يحصل حصول الذات في جهة العلم في جهة ذات من جهة العلم في جهة العلم
 فان قلت ان المراتب عبارة عن الدلائل الى ان يتوسط في انفراد ذلك فيكون في جهة
 وقد يكون مع الفقد في جهة العلم من جهة العلم فان الدلائل الى ان يتوسط في جهة العلم في جهة العلم
 يكون مع الفقد في جهة العلم في جهة العلم في جهة العلم في جهة العلم في جهة العلم في جهة العلم
 بفقد الارادة يكون حصول المرادة في جهة العلم في جهة العلم في جهة العلم في جهة العلم في جهة العلم
 يحصل في جهة العلم في جهة العلم في جهة العلم في جهة العلم في جهة العلم في جهة العلم في جهة العلم
 سبق العلم في جهة العلم في جهة العلم في جهة العلم في جهة العلم في جهة العلم في جهة العلم في جهة العلم
 للتصديق في جهة العلم في جهة العلم في جهة العلم في جهة العلم في جهة العلم في جهة العلم في جهة العلم
 الدلائل في جهة العلم في جهة العلم في جهة العلم في جهة العلم في جهة العلم في جهة العلم في جهة العلم
 من اقسام البديهي فان الفقد في جهة العلم في جهة العلم في جهة العلم في جهة العلم في جهة العلم في جهة العلم
 الشكل في جهة العلم في جهة العلم في جهة العلم في جهة العلم في جهة العلم في جهة العلم في جهة العلم
 كذا في جهة العلم في جهة العلم في جهة العلم في جهة العلم في جهة العلم في جهة العلم في جهة العلم

فانه ما به يدعي او تقوى وعلى ان في القول لا يستلزم الدور والاسس على ما حاله في تلك الموضع
 الدليل فيثبت ان الدلائل في القول الى دعوى البرهنة والمكمل **في** خبر من المصادرة اه المصادرة
 عبارة عن توقف علم الدليل على علم المظهر لا عن توقف اصل الدليل على اصل المظهر والدلائل المصادرة
 في الشكل الدليل ضرورة توقف كراه على نتيجة فان النتيجة او اخرية فرد من الكمية واللازم منها
 نوع من المصادرة وهو توقف علم الدليل على علم المظهر عند استنفاد الخضم فاذا استنفدت
 وليست يدعي ان التقوى على ان لا يلزم الدور او التسلسل فليدبر من العوالم مبدئيا فتقول ان
 بديهة المفردات في اوطاف يستلزم بديهة بعض المفردات والنتيجة جنودا الاستفسار يلزم
 توقف علم الدليل على علم المظهر وهو المصادرة فليدبر من ان المظهر في كسبة الشكل بديهة
 البعض والبقية بديهة المفردات في اوطاف لا يلزم علم اصل المظهر فان الدلائل
 تلتزم لتساويها لكن لا يلزم من علم المظهر من علم الاخر فان قلت بل الثاني من الادلة يلزم
 العلم العلمت كانه يلزم خبره وان لم يمتد في وقت المصنوعات بديهة المظهر
 الا ترى ان الحمل الدليل في بعض المصنوعات يكون بديهة وذلك الحمل في بعض المصنوعات يكون
 تقوى فانهم ناه **في** حق انه لا يراه هذا الكلام من المظهر في حق ان المظهر في بعض
 الى البعض كان بديهة المفردات في اوطاف كما في فرض البرهنة كذا بديهة بديهة المظهر
 ربا المظهر لا تقوى فيهم في المظهر في القول بديهة اول الوطية وانها **في** الموصوف
 بالتقوى اه المصادرة التقوى ذات **في** الموصوف بديهة المصادرة الموصوف عام **في** العام
 وباني كذا **في** **في** لا يلزم ان يكون لكل فرد اه ازكورا ان يكون خصوصية بعض الافراد
 اية على ايض على نفس الطبيعة من حيث **في** واذا ثبت ان البراهين فلهذا فاه **في** **في** ان يقال
 وحاصل ان كل من المفردات يكون فردا في التقوى الى الطبيعة من حيث **في** ان لا ياب الى الطبيعة في فاه
 لو كانت اية انشع المكان للمفرد والمفروض الفاه وهو كما ترى فاذا فرض المكان

القوة القدسية

القوة القدسية تفرد من اللان ان لم يكن فردا فانه انما يفتقد بالتقوى الى الطبيعة
 من حيث **في** فكل فرد من كل حصول كل مفهوم بل التقوى الى الطبيعة من حيث **في** ان
 وفيه من المصادرة الى الوجوب المصادرة التقوى الى الطبيعة من حيث **في** ان
 هو المخرجة المفردات في حق يكون المخرجة التقوى الى الطبيعة من حيث **في** ان
 موقوف على البراهين فاه لانه يمكن لكل فرد حصول كل علم بل التقوى الى الطبيعة من حيث **في** ان
 حيث **في** فان قلت لعم شقائه ان **في** قد يعرف الكلام وان كان تقوى عن الظاهر فليعلم ان
 وادعم حصول التقوى الى الشخص الفاه قلت ان اريد بالفاه من حيث **في** فاه فقد يرجع
 الى توجيه المظهر **في** بما قال ان المصادرة وان اريد صدق الشخص الفاه مع مظهر
 عن المخرجة المخرجة في الحكم بالتقوى الى العلم بديهة ولا على سبيل التقوى ان لم يقم فاه
 دليل على اية الشخص عن القوة القدسية تفرد من افراد اللان والافراد في المصنوعات
 ان اية على ذلك كما لا يخفى على من له ادنى فطنة **في** من حيث **في** فاه فان قلت
 فنية المظهر ان بضرورية لكل ان ان لم يكن المظهر عليه **في** المظهر في اوطاف
 فلا يصدق عدم المكان الحصول الى المظهر فلهذا يتحقق التقوى في تلك المصنوعات يكون
 ضرورة بالتقوى الى علم وان لم تكن ضرورة بالتقوى الى ذات كل ان فالتقوى الى
 المظهر يمتنع اللان **في** المظهر في ضرورة انشع الوصف انه لو فرض الوصف
 ضرورة بالعلم ضرورة ذلك **في** وان لم يتحقق ضرورة الوصف اللان الى فذلك ان
 في المصنوعات المظهر في ضرورة الوصف **في** فرض الوصف له بعد ضرورة المظهر
 ثم يوجه على هذا توجيه فاذا ذكره المظهر **في** ان المصادرة في المصنوعات الفاه بانه الى
 الطبيعة من حيث **في** ولذا ذكر ان طبيعة الفاه من تلك المصنوعات غير اية عن الحصول بل في ان
 القوة القدسية يجوز عليها ودفعه ان الامكان اذا سب الى انشع المظهر الى الذي

المختص به بلزم الدور او التسلسل بالنظر الى ذلك الشخص فثبت كذا فان هذا الشخص يحصل
لا يتوقف على النظر الى الدور او التسلسل فتكون على حصولها اذا البطل المتفرع
عليه نظر المتفرع فانهم والاعتراض ان في ان البديهي بالحق المذكور بلزم ان لا
يقطع به مع ان المحسوس والحدس غير ذلك بل يتبين عند التأمّل قطعاً وبهم المختص هو
وجوه الدور ان البديهي بالحق المذكور يستلزم ان لا يحصل لغيره حصولاً بالنظر ويجوز ان
يحصل المحسوسات من هذه الذي مثلاً بالنظر في الكليات فتكون القوة القدسية بالنظر والاعتراض
فيه ودفقه المختص به بان المراد بالمحسوسات المحسوسات بما هي محسوسات كذا الحدس والاعتراض ان
المحسوسات القدسية المذكورة لا يحصل لها هذا النظر الى لا يخفى وفيه انه على هذا الوجه لا ينبغي كذا في
نذكر ان في رداع الفيلسوف باخذ هذه النظريات بالبديهي باخذها الا ان الشخص صرح بان لم ان يقول
نفس العلويات تختلف بالبديهي والتطرية باخذها في اجابات الكيفية بالنظر الى الشخص خاص
نعم يحصل التوجه بطلان المذكور بان البديهي والتطرية لا يختلفان باخذها في الشخص
والاعتراض كما لا يخفى على المتأمل لعل عن الدورات فما ملأ الله من هذا ما يباين فافهم
والله لا ما هو صفة الذين اه فان قلت مرتبة المعلوم في الطبيعة من حيث هو لا يكون
محمولة ولا معلولة بالذات كالتفريق عند ان يبين ذلك يكون الكا على ما هو ولا معلولة
لقد يتبين مرتبة على الكليات بالذات بل المرتبة على الطبيعة من حيث القيام فتكون
في النظر الى الذات وكذلك البديهي فيكون المنصف بالبديهي والتطرية هو المعلوم دون
المعلوم فثبت ان المالم ان الحق هو المحل الموقوف ان لم يكن حقيقة فثبت ان المالم
هو الطبيعة من حيث هو بل الطبيعة من حيث الحصول في الذين معلوم ومن حيث القيام به علم
والاعتراض ان الحصول والوجود مترادفان فالوجود الذي هو المعلوم حقيقة يكون
معلوماً للكل سبحانه الذي هو مرتبة عليه فيه ولذا قال المختص على ما في بعض القدمات ان
الموجود الذي

الموجود الذي هو المعلوم والاسم موجوداً في فان ثبت في غير ان المالم في المالم
بالذات من الطابع الكمية ما يخص فان وجود الطبيعة والشخص واحد كالتفريق في وجوده فيكون
الشخص بالذات والى الطبيعة بالحوصل على حسب الوجود والمرتبة تقدم ما بالحوصل على المالم
وهو كترى بالكتابة التي في المالم في الذين حقيقة يكون حقيقة للصورة انما هي الشخص في
في العلم حقيقة دون وجود الطبيعة الكمية التي في مرتبة المالم في الكليات فثبت بان المالم
زعمت بان ان وجود الطبيعة وجود بالحوصل فان وجود الطبيعة تقدم على وجود الشخص فثبت بان
علته كذا في وجود الصورة الجسمانية مثلاً فان وجود الطبيعة على الوجود البديهي ووجوده في
علته لوجود الجسمانية فيكون طبيعة الجسمانية فيكون لوجود شخصها فيكون وجود الطبيعة فيكون
بالنظر الى وجود الفرد فان ما بالحوصل من فرد من بالذات **والله** ان الشخص المحل له وجه
نظر بان اخصه في شخص الاعراض يكون بالحوصل فيكون في الاختلاف الجسمانية كما لو ادعى
وباختلاف المحال كما لو ادعى انما به الشخص شخص اخر بالزمان كما لو ادعى انما به الشخص
مثلاً في هذا الزمان والقيام به في زمان اخر باخذها في اجابات كذا في الصورة الجسمانية
الكا في المالم في المالم فان هذه الطبيعة والكليات في الزمان تختلف البديهي في الاجابات
الاجابات كما لا يخفى لادوات مثلاً في زمان يكون العلم البديهي والنظري فيكون بالحوصل
اختلاف الاجابات كما انما مثلاً في المالم اي انما في المالم انما في المالم انما في المالم
افراد بالنظر الى المحصول كما ان انما في المالم انما في المالم انما في المالم انما في المالم
منه بغيره فيكون المنقص بالحصول بالنظر الى من يكون في القوة القدسية كذا في المالم انما في المالم
الحصول الى انما في المالم انما في المالم انما في المالم انما في المالم انما في المالم
القدسية من حيث انه واحد ولا يتخذ من بين الدلائل يتخذ من بين الدلائل في المالم انما في المالم
والله عنوان القسم ان في كذا عنوان القسم ان في كذا عنوان القسم ان في كذا عنوان القسم ان في كذا

ولا يتم تحليل الخس ببقوله فان ما يعلق الموضوع آه فيه **منها** للموضوع آه وقد سمع
 انا في حوزة الاخذة نفس مطلقا فان اعطيت له اللاحقة رتبة ثالثة مطلقا فم **المحمول**
 آه فان البحث اعتبر خديم ما يكون بالدليل **والنسبة** للتركيب انما يدل على ثبوت
 الموضوع دون بيان حقيقة الموضوع وثبوت فان قلت ذلك الثبوت ليس على الموضوع بل
 والنسبة الى النسبة في الوجود الدليل والنسبة كما لا بد لان على بيان حقيقة الموضوع
 كذلك لا بد لان على بيان حقيقة المحمول ايضا في وجه رجوع البحث الموضوع ثبوت
 الموضوع ثبوت ذاته فقط فان قلت ثبوت المحمول ذلك في مرتبة المحمول واما في
 مرتبة المحمول فلا يكون ثبوت المحمول نفس الامر اعني بدون انزعاع المستخرج وبدون
 اعتبار اعتبر ثبوت الموضوع ثبوت ان الثبوت الذي يكون في مرتبة المحمول الحكمية
 يكون كاشفا عن ثبوت المحمول ووجوده الخاص دون الوجود ايا خاص للموضوع فلهذا انب
 اية دون الوجود الخاص للموضوع وهذا هو المراد بالمرجعية كما انظر اليه في التحقيق
 الاخر في غير هذا التحقيق **الاراد** بالمثل اه اقول الحق عندنا في هذا ان الوجود
 الزائفة مطلقا لا بد ان يكون من محولات اسم بل فان البحث عنها يقع على ان
 ومن جهة اخرى كجانبها من محولات اسم بل قد امكن ان الوجود بما هو موجود موضوع للضم
 الداعي والادوار الخاصة **عوارض** في النسبة له وقد بحث عنها في طرق الموضوعية
 اى يجعل موضوعا لنفسها ويجعل للدوال اشياء لها كمال عليها فلهذا الدوال التي وان
 كانت محولة على الامور التي مستقلة بالحواطة لكن **الادوار** الخاصة التي هي الحواض الزائفة
 فمن الاولى لا يلقه ولا دليل على جعل الحواطه **اللازم** انه لا يقال ان الموضوعيات
 بوجود وحدة وكثرة بل واحد وكثرة مثله وهذا هو المثل لا يستقيم فيقول الحق ان اراد بالمثل
 والكون في تعريف الوصف الزائى حمل الحواطه فلهذا الكلام بل الحق هو الحمل بالحق **الأم**
 الشفقا

اشتقا كان او بوحاطة **من** قبل ان يسم آه ليس ان يسم في الاشياء كمالا
 والسكون في الطبيعة سلب الوجود والكثرة في الدلائل يكون الهادي في هذه الاشياء في
 من حيث سكونها بالحققة دون البحث المشتبه وما تعلق به بحيث في الدلائل من ادق في ان
 هو الهادي على طريق الموضوع ولكن انظر في نظر ان حيث انما من الموضوع الذي لا يعمل به العقل وقد
 فلهذا ثبات في ذلك بعض المحرك **غير** المحرك اه فان فصول الامور في النسبة الى بعضها كذا
 العكس ليس يرضى له شاع تقوم الحقيقة التي هي صلة الامور بغير من الوجوه والوصف خديم بالسببية ان
 الموضوع في ذلك البرهان ليس على المحمول وهو يتم الوجوه والوصف من فاعلم ان ليس في هذا الموضوع
 وهو لا يتم الوجوه **غير** الزائى آه فان الدلائل في البرهان عبارة عن التعلق بين الاشياء والامور
 وهو غير الزائى في السببية فان عبارة هناك عن الدلائل في غير الامور وهو ما بين الدلائل والموضوع في
 عبارة عما يبحث عن عوارض الدلائل في فن فاعلم ان ليس عبارة عن الحمل المستخرج وان
 ان تتغير ان بالتحقيق وقد بحثنا في **باب** الامور الواحدة او المتعددة اه اقول هذا التعميم في جزئية
 فان المتعدد وان لا يلاحظ من جهة الوحدة فلهذا لم يسم بكون كونه علم الحق وعدم العلم على الدلائل
 وذلك لجهل ثبات المحمل اى اذ لا يلاحظ من جهة الوحدة كما ان الدلائل في المطلوب التعلق في علم العمل الذي
 موضوعه **الشيء** المستوي والجمع والافاض **وهو** انما يجعل المفهوم الواحد كما هو من ذلك الجهة الوحدة
 موضوع للضم ويجعل ذلك المتعدد من الواحدة او افراده او يجعل ذلك المتعدد موضوعا وبذلك يلاحظ
 جهة الوحدة فيها والدلائل اى فانه بعد اخذ المفهوم الواحد الذي هو موضوع للضم اجعل المفهوم انما يكون
 تحت هذا المفهوم ويجب من عوارضه الدلائل التي حيث دوائر تحت هذا المفهوم يكون من هذا
 فلهذا ثباته عليه اصدده اذ جعل المجموع امور متعدده معينة كما في الامور المتعددة في الحق ان
 ان يكون كمي هذه الامور كميته امر افراده داخل في تلك الجهة الواحدة ويكون ثباتها الى الامور
 فيكون هذا المتعدد كميته ويكون اخر فيكون مسته فلهذا يلاحظ الموضوع عندنا في النسبة في الموضوع

ان لا ينسب تلك الصفة الى الجنس والفصل اطلاقا فلا واسطة اصلها وينسب فيكون الواسطة
 بالسوء فخطا فليزم ان كل ما ليس بالدم وان كان الحق هو ان ينسب الى كل ما كان
 الزكي الذي ان كان ينسب الى البعض في ان لا يكون الصفة بما قام به بالكل فقط ولا ينسب
 الى البعض فلا يكون هناك واسطة اصلها وينسب اليها فيكون الواسطة واسطة في العوض
 ويقتضي الامر ايضا وان ان يكون ما يميز نفس الذات الحقيقية المنزهة في الاول وينسب الى
 الاجزاء التي في الوجود في الخارج في ان في فعل تقدير تدبير عليه ان في اعم قيام الصفة بها
 الاجزاء من حيث هي الاول اعني فيها بالكل يلزم تعدد العوض بالجملة بالنظر الى الذات والوجود
 الصفة فلا يتفصل الواسطة في اثبات على القول القليل وبالنظر الى التعدد بتعدد الصفة والعوض
 فافهم ثم اعلم ان الصفة في الواسطة من العوض تكون حقيقة في الواسطة وفي ذي الواسطة تكون حجازا
 في الحقيقة في الواسطة في اثبات اعني ما يكون الواسطة موزنا موزعين حقيقة فالصفة وان كان
 في ان في حقيقة الوجود وان كان لا ينسب الى بعض الوجود وينسب في الفن الذي جعل ان كان
 موضوعا على الاطلاق الى الواسطة كانت الواسطة اعم من الواسطة او ربما كانت كالنظر الى ان
 ان به الواسطة في العوض في اثبات الصفة في الواسطة بالذات عدوة في حيث لا عرضا عن
 بحث الاول المجازية المعنى في المعلوم انقطاع البحث عن الاول التي تلحق الواسطة في الواسطة
 في العوض في انقطاع البحث عن الاول التي تلحق الواسطة في الواسطة في الواسطة في
 العلم المنقطع وعدم لزوم قسم الواسطة في العوض الذي هو ممكن في الواسطة لعدم ثلثة الذات
 كمال الاشياء السبب عدم التفكير في هذا عن الفرق الاول التي تلحق الواسطة في الواسطة في الواسطة
 امر اخر لو كانت الواسطة في العوض الواسطة في اثبات فهم مجتوا عنه مطلقا وكذا انقطاع الاول
 التي تلحق في الواسطة امر اخر ولا يمكن الواسطة في مذهب الاول في مذهب الواسطة في
 العوض في مذهب من هذا ان لا تعرض الذات في الوجود في الفن الذي في الواسطة في
 الاصل

آخر اصلها في الواسطة في قسم الواسطة في اثبات الى ما يكون في الواسطة فقط منعها بالذات الى
 الاول الصفة في الواسطة في قسم الواسطة في اثبات الى ما كان في الواسطة في العوض او قسم الواسطة
 في اثبات في مذهب في الفن الذي ينسب الى الواسطة في الواسطة في الفن الذي في الواسطة في
 الواسطة في العوض في مذهب في قسم الواسطة في اثبات اعني ما يكون الواسطة موزنا موزعين حقيقة فالصفة وان كان
 يمكن الاصل ان تنسب الى الواسطة في مذهب وان كان اعم من الواسطة في الفن الذي في الواسطة في
 لا العرض الاصل في مذهب في قسم الواسطة في اثبات الى ما كان في الواسطة في العوض او قسم الواسطة
 اليوم في مذهب في قسم الواسطة في اثبات الى ما كان في الواسطة في العوض او قسم الواسطة
 عن الاول الموجود في مذهب في قسم الواسطة في اثبات الى ما كان في الواسطة في العوض او قسم الواسطة
 ذاتي الوجود في مذهب في قسم الواسطة في اثبات الى ما كان في الواسطة في العوض او قسم الواسطة
 فليست بل الامر بالنسبة في مذهب في قسم الواسطة في اثبات الى ما كان في الواسطة في العوض او قسم الواسطة
 جسمي حقيقة في مذهب في قسم الواسطة في اثبات الى ما كان في الواسطة في العوض او قسم الواسطة
 الاصل في مذهب في قسم الواسطة في اثبات الى ما كان في الواسطة في العوض او قسم الواسطة
 على الوجود في مذهب في قسم الواسطة في اثبات الى ما كان في الواسطة في العوض او قسم الواسطة
 ابرار في مذهب في قسم الواسطة في اثبات الى ما كان في الواسطة في العوض او قسم الواسطة
 بما هو موجود في مذهب في قسم الواسطة في اثبات الى ما كان في الواسطة في العوض او قسم الواسطة
 ما يكون عين الوجود في مذهب في قسم الواسطة في اثبات الى ما كان في الواسطة في العوض او قسم الواسطة
 فافهم ان الوجود في مذهب في قسم الواسطة في اثبات الى ما كان في الواسطة في العوض او قسم الواسطة
 والاشياء في مذهب في قسم الواسطة في اثبات الى ما كان في الواسطة في العوض او قسم الواسطة
 الحد الوجود في مذهب في قسم الواسطة في اثبات الى ما كان في الواسطة في العوض او قسم الواسطة
 والواسطة في العوض بالشرط المذكور في مذهب في قسم الواسطة في اثبات الى ما كان في الواسطة في العوض او قسم الواسطة

[illegible]

طابقه عن فعل العارض الجواز الا ان من الاعراض الذاتية والاعتبار لذلك بينا ان العارض
لا يعارض نفسه في البحث عنه في جميع النقول ويمكن ان يقدح من الاعراض الذاتية بطريق
فذلك اننا اذا اخذنا الفقد شرط في العموم بدون شرط اضافي **فقد** وجوب البحث في
من قريب انه لو كان الاحتياج ضروري **فقد** كل حركة متضمنة للثبات الى غير اننا في بعض
النكته لو كانت للانعقاد هو ام من الكثرة بالشمول للعلم والزمان والشرطها الجزئية هي
لدينا وزنه العموم عن موضوع العلم ان الذي وزنه وعن عارضة بواسطة او بالواسطة
والزمان عارض للجسم بواسطة الحركة فان قلت للانعقاد بوجوه بعد المحركين فبما
في العموم عن موضوع العلم بان الذي وزنه انما هو فلسفة من العلم باطل في ذلك
وقد بينا الكلام في هذا طريقهم فلا يضر اصله ولا يقدح في مثال الشق الرابع فلو لم يكن كل حركة
لا يتخلل السكون بينهم عدم تخلل السكون عارض لنوع الوضو الذي لا ينع الحركة الطبيعية
التي هي نوع من مطلق الحركة بسبب الانعقاد الذي الذي وزنه العموم عن موضوع العلم
ولما هو **فقد** الحاصل انه والى اصل ان طريق البحث لا يتحصر فيما ذكره الشيخ بل
قد يقع البحث عن اضاف موضوع العلم وازافات اعراض الذاتية وقد يقع عن الوضو
الذي الوضو في الوضو في موضوع العلم كما تقدم ونفرد العارض الزمان العارض
الحركة العارضة للجسم وغير ذلك كما يظهر من تتبع النقول **فقد** هو محمول العلم اه اقول
البحث على نحو خبري وكلية فاللادل عبارة عن اثبات المحمول الموضوع بالاسند للال او
النسبة ما يتحقق به البحث منه المانع للبحث ان يكون محمول العلم والبالا للعلم الذي ان
اللال الاضافة لموضوع التطبيق انما العلم قد يلحقه للمراض فلا يكون من
موضوع العلم وعارضة الذاتية مع انه يثبت عنها العلم من ثمرات موضوع العلم
فقد بينا عوارض ذاتية له ولا يتحقق البحث بها بالحق والذات والذات والذات

فانها محمولات في الارض ذواتية لموضوع العلم اعني الموجود كما هو موجود ولا يثبت عنها
 على طريق المحيية في الفن ارضه الا في عبارة عن ان بعض محمولات العلوم بعضها
 يثبت بمحمولات الفن على طريق المحيية بان يجعل محمول الموضوع المسئلة وثبت
 له بان ارضه وبعضها لا يثبت به بحيث على هذا الطريق اصله بل جعل
 موضوعا للفن وثبت له ارضه اندانية وبعضها لا يثبت عنها بمحمولات العلم بل
 بل الطريق ثابته ان النوع افراد اعلا افراد موضوع العلم ويثبت عن خبراتها في
 وضعه في نوعه في موضوع العلم كما يثبت عن عوارضه اندانية هذه الانواع في الوجود
 فيكون العلم بالماضي يثبت اليك في المحيية بهذا المعنى ان محمول العلم كما ان
 العلم هو المحيية بهذا البيان في السقوط في الوجود اعني في بقوله وانما تعلم
 ان المقنوم امر داه فان قوله بالماضي علمه على ما يتم به الضرورة هو والحققة
 في خبراته فان يثبت المحيية في محمول العلم هو اليك في العلم كما في العلم هو لا
 سندم كونه امر حقيقي فان انظر الى لفظه انث من ذلك يثبت بخبراته في
 اليك بالمقنوم المراد منه المحيية الضرورة كما لا يخفى على من له ادنى بصيرة في علم
 البري ان يكون العلم بالماضي محمول امر حقيقي على اني اقول ان الامر الحقيقي اذا
 اراد به ان كان الامر بالوجود في الماضي فلا بد ان يكون محمول المسئلة كذلك
 فان الزيادة في الاستدراك اليه يثبت للوجود وليس وراءه من الموجودات
 الا في جهة بل كثر من محمولات المسائل كذلك ان اراد به ما لا يكون متافعا من
 امر وثبت به متافره كما في المقنوم امر ليس كذلك بل خبراته في ثباته
 متافره لا يفرق كذلك ان اراد به ما لا يكون خبرته كذلك فلا بد ان محمول
 المسئلة يثبت ان يكون كذلك فثابت في هذا المقام انه حقيق به محمول

نقله عن نقل الاطراف على الدار في السند حجة وان زاد على نقل ما يورث في العلم
 من القدرة في المسئلة مساها من الاطراف الهوائية وما يدرك ان
 الاطراف الهوائية الكائنة في جهتها لا تزيد على الاطراف الهوائية وانما رتبة الارتفاع
 فطرية بين من الذهب فاذا عرفت رتبة الارتفاع في الحقة والنقل فاعلم ان
 خبر الحقل هو كذا المشترك بين الماء والهواء اما في الحقل فان كان حقيق او
 نقله من رتبة يرتفع او يتخفض عن هذا الحد من الارتفاع فيكون ذلك من
 نصف قطره ان كان يكون الحقة او النقل ثلث رتبة فيرتفع اكثر او يتخفض
 بقدر الثلث من نصف القطر فان بلغت الحقة او النقل رتبة كان في الارتفاع
 في الهواء او الماء وان كان حقة او نقل رتبة ونصف رتبة كان في الهواء المشترك
 بين النار والهواء وبين الماء والهواء فان زاد على ذلك وبين يمين
 الارتفاع اكثر من كذا المشترك بين النار والهواء او انخفاض من كذا المشترك
 بين الماء والهواء فيكون ذلك وثلث نقص عن ذلك مع الزيادة على رتبة
 انخفاض عن ذلك كذا او ارتفاع عن هذا كذا فان قلت في ما ذكرته يكون مثلا
 في الكرب من النار والهواء كما في الارتفاع حيث يرتفع مركزه عن كذا مشترك
 بين الماء والهواء فيكون نصف قطره ايا ثلث قطره لكن يخفى ان يكون
 جوه في الهواء اذا ارتفع الهواء الى طبقات السكون فيه والنار في كذا في
 الماء الى تحت فالتحارب بين الجانبين لا يبطل السكون الذي في الحقة
 الهواء قلت انما يتغير السكون في جوه ثم الهواء في كذا في الهواء في كذا
 ان كذا في كذا مشترك بين جوهي الماء في الهواء نفسه ثم انما في كذا
 ان كذا في كذا مشترك بين جوهي الماء في الهواء نفسه ثم انما في كذا



ان الله قد علم ان
 في كذا في كذا
 في كذا في كذا
 في كذا في كذا
 في كذا في كذا

درج
مجموعه كتاب التفسير
مجموعه درجه واحدة
بازيد ملك الوارثه باربعه
للاربعه مع هذه الاربعة من ارب
يكون الملك رتبة واحدة لم تكن
فيكون رتبة الاموال وكونها

صورة العزبة والبيت المقدس
بأشهر الأماكن المشهورة

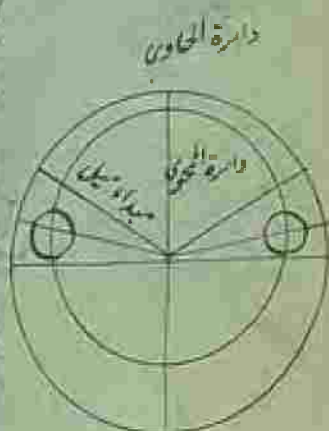


لحم

بنیاد الی ان فی الخبر العبر هو علی
نحو اوصاف الخیرین فی الزکاة

يختلف عليه تأثير القوى والاضعف فالقوى مطاوع والاضعف معاق
 وليست المعاقدة للجسم بما هو سهل لطباع يطلب البقاء على مكان
 وضع وهو المبدأ الذي نردده فيقول كل جسم طبع فيه مبدأ ميل مستقيم
 او مستدير فانه ان جهازه عليه الانتقال من خراب الى اخر فان كان بالبطايع
 فذلك الاطلاق فيفسد مبدأ ميل معاق والبطايع اذا فاق حركته وهو يقف
 بطايعه بالايه بطايعه اذا لم يحق فيه مبدأ ميل مستقيم وان لم يحرك عليه
 الانتقال في الاخير فالانتقال في الاوضاع الحاصلة بسبب زيادة الدوائر
 المحيطة او المحيطة بها في الارتفاع والهبوط او كان عن طاعة اولاهن
 ففيه مبدأ ميل مستدير **اقول** كل حركه فاني في قطع شئ بين المبدأ والمقصد
 اما مسافته ليست او غيرا ويكون على حد ما هو حركته بالقياس الى ما هو دورته ويطرد
 بالقياس الى ما يكون قوته في الاعيان او التوهم ولعل الفطوة انقضية لا
 يرتب في ان قطع الجسم شيا لبرته او بطايعه انما يكون بكيفية حاصلة فيه من
 الحركه الدائريه في قابلية للشدة والاضعف وسهولة استجابه اياه
 الخرج من المبدأ الى المقصد بحيث يداخه ما يوقفه عن ذلك وهذه الحركه
 في المساهة بالميل وهورا بالوجه وتختلف عنه الحركه ونه اظهره اللينيه كى حركه
 من الحركه السكون في الجوى اليد والزق السكون في الكا تحت اليد وكذا
 في النجيه لا يفسد بها اللينيه واما الوضعية فكلها راييه لكل من من ميل
 التصديق بالميل فيه اليه وانما يحتاج الى تلطيف القرحه في الحركه الكيفية اذا
 نقر ذلك فنقول ان كل جسم طبع فيه مبدأ ميل مستقيم او مستدير وتتمه
 بيان ذلك فمدرسه ان الجسم الذي للميل فيه بالفعل ولذا فاقه
 الى الذي

لغيره



مبدأ ميل مستقيم

الى الذي ليس فيه مبدأ ميل لطباعي لا يتحرك فسر او ذلك لو لم يكن له
 انه لو تحرك بقا مسافته زمانا مسافته ما يفيض عن حركته تلك الفطوة
 تلك المسافته جسمانية فيه مبدأ ميل معاق فيكون فيها حركه في زمان
 زمان الطول ثم يفيض عن حركته ايضا في تلك المسافته جسمانية ليست بالميل المعاق
 فيه الى الميل للدول نسبة زمان حركته عديم الميل الى زمان حركته ذي الميل للدول
 واذ لا شك في ان النسبة بين زمان حركتين متعاقبتين في الحركه السكونيه
 تختلف في الميل المعاق انما هي كسب الميلين المعاقين في نسبة زمان
 حركته ذي الميل الثاني الى زمان حركته ذي الميل الاول كسب الميل الثاني
 الى الميل الاول اي كسب زمان حركته عديم الميل الى زمان حركته ذي الميل
 الاول فيقسم من ذي زمان حركته ذي الميل الثاني وعديم الميل فيكون
 الحركه مع المعاق في كمال حركته معاقه وقد قدرت في فصل البطايع الحلاله
 الكلام على هذا الوجه بالافريدي عليه ونايها ان الكفريق على الحركه المستقيمة او
 المستديرة يختلف عليه تأثير الفاعل القوي والاضعف وما ذكره اللان الله
 القوي قد طاعه الجسم القوي والاضعف قد عاقه ذلك الجسم ليست
 المعاقدة للجسم بما هو جسم بل الخ في طلب البقاء على حاله من المكان والوضع
 وهذا هو المبدأ الذي نحن في بابه كذا قررنا في الشرح في القول فيه انه يجوز ان
 يكون المعاقدة لقوة في الجسم من ثباتها حقا على حاله من طبيعة او
 البقاء من غير ان يكون ثبات هذه القوة كانه الجسم الى حاله غير حاصلة
 كما ان البيوت انما يقف حقا على شكل اي صل من طبيعة او فاعله ليس من
 ثباتها اقفا وشكل غير حاصل اللهم اللان بدعي الفورة ان الجسم

في

هو
انما يكون في ذاته قوة حفظ خيرا اذا كان له في ذاته من سببه في ذلك
فخصيصة لا يجوز كونه حاصله واذا كان كذلك فاذا افقد ذلك خيرا لم
ثم زال انفسه وليس هناك عائق من اصيل اليه كانت تلك القوة
مهيئة له اليه لا محالة واما الوضع الذي باعتبار في ذاته الاخر والافق
والمستحيل للذات المحيطة او محيطة فلا يكون شيء منه طبيعيا ولا مطلوبيا بطبيعة
الشعور بل ان كان فله نفس عزم لا يكون مطلوب بالذات لنفسه من جهة
بل على حفظه من غير انما يلزم الجسم وضعا للذات بل لحفظ كل جزء من
الجسم له من خارج ومنه ان يعلم ان البيان كما يتنفس في تحرك الجسم
من سبب خارجي كمن يتنفس في تحركه من نفس هو احد الانا تحرك كدور ارادة
والزعماء فانه ان ذلك انما يكون حيث يكون قوي مختلف او يكون
البدن ليس فانه احيانا يحصل قبل تلك النفس ويختلف في اياها فلهذا
قله زيادة ونقصا كما يرى في النفس عموما انه يختلف في كونه ببدنه والقوة
واحدة فلهذا في الفصلين من مبدأ مقدم اذا تمهيد ذلك فيقول ان الجسم
ان جاز عليه الانتقال من جازي الى اخر فلا يكون ذلك الا لئلا يستقيم فاما ان
عن طابعه فقد ثبت ان فيه مبدأ مستقيما وان كان عن فاعله نفس جازي
جواز فلهذا بداهة من ان يكون فيه مبدأ اصيل يعادى ككم القدر من المحمودة والضم
~~في سبب ان الفارقة فاذا فارقته في مقتضى بطباعه ومن الممكن~~
ان لا يكون هناك عائق من الشعور اليه يتحرك اليه بطبعه لا محالة فيكون
فيه مبدأ اصيل مستقيم ولا يجوز ان يكون العائق ذاتا من يتنفس فلهذا
اذ من المستحيل ان يكون في طبعه جسم بسيط افتقار خيرا والعون
عنه

عنه واذا ثبت مبدأ الاصيل في السبب طينته في التركيب بقوه قري ابط
فيه ولو كونه طابا لجز الخالص من لبطا في فاعله لا محالة سبب من جهة
له من التركيب في القوة والنفق كالقوت وبالمجمل فلا يكون فيه من
ذاته ما يجوز به الفعل عما يقتضيه من حيث التركيب اقول وعلى ما
ما يريد من ان لا يجوز ان يقتضيه الجسم بطبعه خيرا او يكون فيه قوة حافظة
ما حصل له من الاضمار والطبيعة او من مقتضى عليه فاذا حصل له من فاعله
حفظه وعاقبة الجسم بالعرض من الاصيل الى الجازي بطبعه كما ان
اليه سببه الطبيعة للارض يجوزها عن السور الى الشكل الطبيعي والابغ
باجز الطبيعة بالتيور اصيل اليه الجسم بالذات ان لم يكن هناك عائق من
من خارج بل يقتضيه الطبيعة الخلافة فيتحرك اصيل اليه فيكون
اصلا وان اردتم باجز الطبيعة في ذلك الجني فتبوء لكل جسم لم يتعين بعد
والله من عن هذه النافذة الا ما اثرت اليه وان لم يتغير عليه الانتقال
من جازي الى اخر فيقول يكون له لا محالة ان يكون الجرض وضع والاعمال
فيما يجوز به او يحصل ما هو متعلق عليه او في ذلك وهو ما يذا بالبناء
الاخر والافق فانه في الاخر والافق وضعه في الكادي او الجوزي او غيرها
ليس شيء من اللاد ضاع المتصورة كسب تلك النسبة اذ اليه من غيره
ليس كون جزم منه مما يجوز من الكادي او الجوزي اذ اليه من كون جزم
لك عدم الاختلاف في طابع الاخر في السبب فجز ان يتحرك من
وضع الى وضع وذلك باصيل المستقيمة فاما من طابعه فلهذا اصيل
مستقيمة من فاعله فيكون في ككم القدر من المحمودة مبدأ اصيل طابعه واذا

يجوز عليه الانتقال من جرة فلا يكون ذلك سببا مستقيما بل مستقيما ولا
 ذلك بالارض مثلا فان الواجب من ثبوت الارض في السبب وجوز ان الانتقال
 عليه من بعض الى بعض وجوب ان يكون فيه مبدأ اصيل اما مستقيما او مستقيما
 واما الغير المستقيم في الحركة وكيفية حملها يجوز عليه الانتقال من جرة فلا
 المستقيم بانك وبخلاف ان يثبت كون المكان تبدل الارض فاعمالها بالفيضان
 لما دلت ان الجسم كانه في ارضه البرهان فلا يعلقك التشكيك بانه ان اراد بالارض
 مكان الامكان الذاتي فليس ولا يلزم منه وجود مبدأ اصيل بالفعل فليس
 يلزم من المكان شيء وجود مبدأ القريب او البعيد في الفعل وان اراد به التمسك
 انما يمنع واما التشكيك بان تبدل الارض السبب يجوز ان يكون
 الحركة عرضية للذاتية حتى يجب ان يكون فيه مبدأ اصيل فجوابة ان ثبوت الارض
 بالقياس الى ذاته يعطى جواز الانتقال فيس عليه بالذات وبذلك يندفع اليها
 التشكيك بان تبدل الارض افرادها الجسم كما يكون بكونه في الجسم
 الذي انما الوضع بالقياس الى افرادها انه يندفع اليها باقدا الوضع بالقياس الى افرادها
 جسم ساكن من حيث هو كمن اذ تبدل الارض هذا مع سكونه في المكان
 ولذا جاز اخذ الوضع بالنسبة الى جسم يمتنع عليه اصيل السبب كالارض في
 مرد ان نحو الارض انما يمتنع عليه اصيل السبب بطبيعتها وبكيفية تبدل الوضع او كونه
 قسرا واما المعارضة بان الجسم السبب له جواز ان يكون فيه مبدأ اصيل مستقيما
 جاز ان يتحرك به ويكون الحركة في فطين مخصوصين ومنطقة معينة
 وهو صحيح او ليس كذلك من النقاط للوقوف في الدوائر الموهومة اذ بالقطعة والقطعة
 مما لا يلزم ان يمتنع عليه جواز ابعده ان يجوز ان يكون المبدأ في
 ذات



ذات ارادة مرجحة بكونه على فطين مخصوصين ومنطقة كذلك لا يلزم
 ان لا يتحرك فيه وان كذا السبب فيكون في جرة ان يكون في الارض
 يتحرك بانزعا في قصد والامكان حكم الحكم القوي في جرة وجوب مبدأ اصيل
 محاذ في الجسم لتحويله **قلت** ولا يجوز ان يمتنع في جسم مبدأ ان او مبدأ
 البليد طالما عين مستقيم مستقيما في الارض ان يكون في السبب
 قوة على متغيرين ولا يلزم ان يكون الجسم يتحرك بطبيعة الى جرة فاذا اهل
 اليه كمن فاجز ان يتحرك بالاشتقاق الى جرة فاذا وصل اليه استدار
 لان ذلك حيث يكون المطلوب بالذات واره انما حصل الاستعداد
 في حاله بالعرض والمطلوب بالمتغير بالجزء ولا يلزم ان يمتنع في جرة
 يكن اذ كان الجسم في جرة واما المركب فلا كان المركب متراها في
 كل من ابسط مبدأ اصيل مستقيم جواز زواله موضعه فلا يكون في شئ منها
 مبدأ اصيل مستقيم والمركب من حيث هو مركب يمتنع اسبب ابطاء الارض عن
 ان يتحرك فلا يكون فيه مبدأ مستقيم طالما على بل ان الاستعداد لا يفسد في نفس المكان
 بقصد **قلت** لا يجوز ان يمتنع في جسم سبب او مركب مبدأ ان متغيرا ان
 بالذات او مبدأ واره بالذات كبلدين طالما عين مستقيم ومستقيم واما
 اذ كان احد الشديين في جرة طالما جاز كان السبب في جرة ان يقصد به ان فيه
 مبدأ اصيل مستقيم ثقلا واما لا يجوز ذلك لان المستقيم يمتنع في الحال الجسم
 او افراده الى جرة طالما باخرى الطراف في لطفه المستقيم والمستقيم في
 عنه فيها متغيران ويمتنع ان يكون في سبب قوة متغيرين فان قلت انت
 انما يوجب امتناع اجماعها فلا يمتنع ان يمتنع في سببها فيمتنع مبدأ اصيل في
 بدي

شماره ۱۰۰

أشعار المتنبي

يتحرك الكون في الجسم الثاني ولكن هذا ان كان هو الذي يكون في الجسم الثاني
 وهو ليس الموضوع الثاني هو الجسم الثاني فاذ كان الجسم الثاني
 القوي منه ما يكون عارضة لذلك المتحرك من خارج فالاول بعد ذلك
 ما لا يكون الى غاية طبيعة في اما ان يكون خارجا عن الطبع غير مفادة
 كذا في الجوز المحرور على الارض او مفادة كذا في المربى الى فوق والى اسفله
 منها يكون بالدفع وبالجذب واما حركته المحمل فبالوجهية انية والشد في الجسم
 مركب من دفع وجذب والوجهية يكون من شئين خارجيين ^{الاول} من
 سهل طبعه مع دفع او جذب فيسري والسبب فيما يكون من القسرية بمفارقة
 قوة القسرة على المتحرك ما عدا المتحرك في الوسط ثم نفسرة في تنح
 ومن السبب في ذلك ان تلك القوة باخذ في الضعف بمقاومة الطبيعة بمقاومة
 الصعوبات بها لكن النفس المستفاد من ذلك لتطبيق الهواء المحرور في
 الامر ان قوة القوة يورث الشدة في الحركة فمالم يترسخ القوة بعد ذلك
 التمكن ما يورث بالضعف بل يورث في القوة في جهل الم يقف التمكن بذلك
 على انه لضعف هو اضعف القوة ولكن ان الشدة استداد المربى له
 ويذكر بها الشئ من تلكا والمتحرك في مراد بها الشئ لا يكون عتية مبداء في
 ويكون موضوعها ان يتحرك بطبيعة حركته غير ان فيه خل فيها انية في الحركة
 ومن الفلكية او الشئ ليعبر عن ارادته فيخرج انية في الفلكية او
 الشئ ان يتحرك في اذ انية فان لا تفسر بذلك فذلك ان ارادته وان
 شئ لم يدخل الفلكية ^{الاول} الحركة القسرية كما عرفت ما يكون عارضة بالذا
 للمتحرك بها لكن بعد اذ اخرج وهذا الشئ اذا كانت الى غاية

يدخل الفلكية

طبيعة

طبيعة عن سبب خارجي لكن هذه هي السبب لطبيعة كون الغاية فيها طبيعة
 والاول باسم القسرية ما لا يكون الى غاية طبيعة في اما ان يكون خارجا
 عن الطبع غير مفادة كما بالطبع كحركة الجوز المحرور على الارض او كون
 مع خروج عن الطبع مفادة كما بالطبع كحركة الجوز المحرور الى فوق ثم القسرية
 كما يكون انية يكون كيفية تحتها اما وكيفية في الجوز المحرور في وضعه كذا وان
 الرمي وليست كما فيما يختلف بها اللاترارة الى الشئ او في اية اية الى اللاترارة
 في الموضوع فيقول ان اللاترارة يكون بالدفع ويكون بالجذب واما ان
 بالتحمل فان كان التحمل لم يتغير اقية كما التحمل في العندوف فاذ كان في
 والى ان قد يتغير اية كما التحمل على اليد او السيف فان بعض في اللاترارة كما
 يلد فيه من سطح اليد او السيف لم يتغير سنده الا في عارضة الحركة في طبيعة
 عروضا لهذا في ومن اية فلهذا لذلك قال الشيخ واما الحمل فهو في الجوز
 العروضا الشئ الذي ان في الجوز ما يحمل كانه يحمل ويحرك بالعروض
 واما القسرية في الجوز او اليد فوع من غير ان يكون ذلك متغيرا في
 باللاترارة وذلك كما كونه الجوز بالمتفطير في السهم المربى والوجهية
 القسرية على اللاترارة مركب من دفع وجذب والوجهية يكون من
 سبب خارجي ويكون من سهل طبعه مع دفع او جذب ثم انهم اختلفوا
 فيما يكون من القسرية بان يفارق المتحرك كحركة المربى واللاترارة
 فافق ان السبب فيها قوة ليست فيضها المتحرك ما عدا المتحرك اياه
 فلهذا القوة ميل يكون الشدة والضعف وشئ مدة فاذرة للطبيعة الى
 ان ينطلمها الطبيعة بمقاومة الصعوبات بما يماس المتحرك ويخرج به

انية

وذلك لان الحركة لا بد من سبب موجود معها وان لم يكن سبب
 وانما هو وجوده او حالته من جسم اخر يدوم حركته المبرية بدوامها وتبقى
 بالبقاء كما في اذن قوة في المبرية واذ كانت طبيعة والدارا وبقية
 مستفاد باعدادها لا يلبس بالزيادة والازالة انت حركته هكذا الراجح
 الخ الفول منهم من توهم ان الحركة لا يعتد بها المبرية بل هي طبعها ان تولد
 بغيرها حركته وانما هو لا لا يمكن ان يحجب الحركة سكوت ثم تولد
 عن الازالة حركته وهو شئ جدها فان الحركة الاقل كانت عند التثنية
 بان يوجد وجب ان يوجد الازالة مع ان ثبوتها وان كانت بان يوجد وجب
 ودوام ان ثبوتها لمدام عدم الازالة وان كان السبب هو الازالة الاولى
 فان كان باقية فكيف سطر السكون مع انها سبب الحركة والذات وان
 التدم كالتدريس الحركة الاولى فان الكلام فيها كاللزام فيها ومنهم من زعم ان
 الهوا المدفع يرجع الى خلف المبرية ويثبتها في الموضع ويحفظها بالآ
 وهو شئ فطري فان الهوا الراجح الى خلف ما سبب حركته الى قوام
 عند التماس من البقاء ما اقامه الى قوام ومنهم من ظن ان المدفع يدفع
 الهوا والمبرية لكن الهوا قبل المدفع فيكون السرع وكذا حركاته في قوة
 في الهوا الهوا انه ما دام السهم موضعها فيها فيجذب معها وليس يستبعد ان
 قوة حركته الهوا الى ان يحل الحركة فان من الجبال اذا صبح فيها رجا
 ان كانا وانما استبقوا في داره يند اللينة المشيدة وقلل الجبال وربما
 كبحال لفتح القلاع اليه على القلعة شجرة الهوا في دمه والدار والدار
 عند فلم بانوا في فان الكلام في الهوا كالكلام في المبرية لان الحركة الخ
 يقولون

قوله في المبرية

يقولون بانه الهوا قد ما كانت في غير الجبل بدو فان الحرك
 قد تكون بغيره وحركه وعقوا فيما هو موافق وانما كانت في الجبل لا بد من فاما
 ان يكون حين تحرك الحركه الى حيث يجذب ان يلف السهم عند المبرية
 او يكون موجوده بغيره فيعود الى قوامه ثم اذا كانت حركته السهم الى المبرية الهوا
 والهوا كمنس عن الامور القائمة في وجهه فكيف يلف السهم في اى حال فان الهوا
 الذي يليه الفصل السهم كمنس والذي يليه فوكيف يكون بغيره في مكان السهم
 السابق من الهوا وقد كانا جعلوا الهوا كمنس ثم ما بال هذا الهوا يجعل السهم الى
 ان يلف فيحصل فيه تصديق السهم حركته في وجهه فكيف وما بال الراجح الى اذ انت
 على افعان الشجر شئها لا يحل السهم لوضع فيها واعلم ان حركته المبرية في
 في الوسط فثبت بذلك القائلون بان دفع الهوا من ارجح ان لو كانت القوة
 في القوة مستفاد من الحركه كانت قوته في ابتداء وجودها وحركته
 شديدة ثم كايتمت اذ قد تبين من ذلك ولم يكن اللينة او بغير اللينة او بغيرها
 اذا كانت القوة في اندفاع الهوا فانما في ان الهوا انما يطف با حركته في الهوا
 سريره وانما انما ينفذ فيه من الهوا ان قل للمبرية وليس في بل الاشكال
 فرض القوة ليس كمنس من عرض اندفاع الهوا فان كان ذلك انفسا الهوا
 لكانه في الهوا كمنس فان كان السهم في الهوا الى ان يلف ليعلم ذلك
 انما في الهوا بان لا يفعل عنه انفسا فيه لانه يغير كبره في الهوا في الهوا
 هو كمنس يكون الطاء حركته ما هو بخلاف اذا فرض في حركته بقوة واحدة وان كان
 القبر في الهوا كمنس في من ان كان في الوسط في الهوا في الهوا
 يكون ذلك لو كانت الحركه في الهوا فان كان في الهوا في الهوا

قوله في المبرية

قوله في المبرية

قوله في المبرية

قوله في المبرية

نفس ذات الطولين فيها قبل وبعد باعتبار قبليته وبعديته باعتبار آخرها
 نحو البقاء في الغلظة الذي في رتقها العقل العاقل مثله هذا والآخر الزمان
 كونه مع الزمان من غير فرق كما يكون لا بعد ما موجود او لم يوجد الا بغير فرق لذلك
 انه قبل وبعده انه بعد ثم يلحق هذا وذاك بوجوده فيكون مع محضه ثم يتبعه ذلك
 ويترتب منها فيبقى هذا وذاك من هذا القبلة انه بعد والقبليته يستعملان في محضه مع الحاشية
 الا في رتقها ذات العتمة او باعتبار اللاحقة ذات القبليته وذات الوجود
 اخذت اللوحان في قبليته مع اللاحقة لا تسو لا تأني مع ثبات ذاته فليس في الشيء وجوده
 نسبة ذات ذلك الى ذات هذا او كذا يسو مع اللاحقة الذي يقسم به للشيء
 قبل وجوده نسبة وجوده الى وجوده وعدمه فان نسبة الوجود الى الوجود هو
 اللاحقة او نسبة الوجود الى اللاحقة او بالتحكم في قبليته وقد يكون بعدة منسوب
 من الوجود او اللاحقة كالي في وجوده وعدمه وكل منسوب اليه بل هو نسبة وجوده
 او عدمه مقارن الى الوجود او عدمه مقارن الى الوجود فيكون الدليل قبل واللاحقة
 بعد اذا كانا فيك اللاحقين وبنعكس الحال ان تعاكس مع ان الوجود وعدمه
 وجود وعدمه في الحالين وهذا الامر في الزمان او نسبة الى زمان فان كان زمانا
 فذلك القول وان كان نسبة الى الزمان فيكون قبليته للجل الزمان هذا محضه
 الشيخ واتباعه من كرام السنية فان قلت الزمان واخره كلاًهما غير قائم فاذا
 فرض فيهما ايضاً وجبا الصفة يكون بينهما تقدم وناحية الوجود او اللاحقة لعدم
 التفرار لذلك فما بال القبليته وبعديته كما تأني بالذات للزمان دون الزمان
 الغرض بينهما ان لا يبرهن الزمان كم بنفسه قبل اللاحقة لذاته واما الزمان في
 متكمينه للاحقه فقبليته باللاحقة لا يكون لذاته فكيف يكون القبليته بالبعديته

المتوهمات على التجربة لها الذات وذلك لان الحركة حقيقيها ما عرفت انما
 كمالها هو بالقوة او خروج من القوة الى الفعل وليس هذا المفهوم بوجه ان يكون تارة بين
 البدور او انتهى خال للذات ممتنع يكون الحركة متضمنة بالقوة فاما لو عرفت ذلك انما
 يتحرك ويكون المتحرك على الوسط فمتحرك من الدور الى الثالث يمكن له ان يكون الحركة
 وليس هناك الفعل بل انما يعرف وجوب ان يكون الحركة على متصل متبع من القوة الى الفعل
 عارض الحركة وذلك من جهة المسافة وجهة الزمان اما انما لها من جهة الزمان
 فلهذا نرى ان هناك الفعل لا الحركة سوى الفعل المسافة حاصله ليس الفعل من قبل
 هو نفس الفعل لكنه بالعرض واما انما لها من جهة الزمان فتعني به ان الحركة الفعل فاما
 بها ليس الزمان ثم علمت الفعل الزمان هو الفعل المتحرك لكن لا مطلقا بل بشرط ان لا يكون
 في الزمان مسكون حتى لو كانت مسافة متصلة يتحرك فيها المتحرك ثم ليفهم ثم يتحرك يكون
 هناك الفعل المسافة من غير الفعل الزمان فالفعل المسافة الذي يجب اعتباره
 في الفعل بل من حيث انه متعلق بالحركة وصارت به الحركة متعلقة بحركة الفعل الزمان يعني
 انه علمت لذات الزمان الذي هو متصل والفعل الذي علمت له الزمان متعلقا فان
 ذلك امر ذاتي له وليس علمته كذا حقيقة الشيخ واما كذا فالعلمت كذا من عدم كون الحركة
 متعلقة باسم الحركة التوسطية واما الحركة التوسطية فلا يسمو الا متعلقة بعلل الغطين
 المتدبر فيها تكونه يظهر له ان ليس هناك حركات في الزمان في الوجود الواحد
 الذي في القطع بل علمته كذا اعني كمالها بالقوة مجردة عن الوجود والوجود بالعرض
 التوسطية ولا ينبغي ان يفهم من الوجود اشتراط الاتزان في الوجود وانما علمت في الزمان
 بل اشتراط عدم الوجود في الذات كما هو مطلق الى ان يكون ذلك علمته من حيث العلم
 في الوجود بالالفعل الحقيق واصلها العرض المتغير بها والمتغير به كذا علمته

[illegible]

التحليل دون التحقيق لاننا اذا ما اسقطنا نقطة مما يتحرك عليه كاللحم ثم نقطة
 اخرى يكون ان نقطة الاولى قد بلغت نزول الى الحماكة فان تلك النقطة انما
 يكون نقطة بالفعل بالجملة لا غير فسطح اللبنة والحجم بعد الحماكة كما كانت
 قبله ليست فيه تجزئة فلا اطلت النقطة التي فرضنا ما بعد ذلك فلو كانت في الخط الذي
 به مبداه لكن هذا ليس لهو ما نحن بآفيه ثم المستقل الذي هو بالفعل لولا ان
 على من منتهى من الذي لم يزل اذ ان لم يزل هو المسقط فلو كانت
 ولم يزل شيئا بعد ذلك لم يكن في القطع فلو كانت في شطرنج ولم يفعل شيئا بعد ذلك لان
 سلف شيئا منه ولم يات شيئا بعد ذلك بازا اذ ان من المسقط فلو كانت في
 الحركة في القطع المتوسط بين اعمدتين ومن الزمان ايضا امر غير منقسم
 وكان كذلك من هذه المورثات فكل المسقطات في نفس حيث اشكالها
 في ممتدات المبداه المسقط الى حيث وصل فذاته الوجودية في هذه المبداه
 من حيث الفصل بالذات والذات البسيطة لا تصفد في ان المنقلب لم ينفذ بان في ذاته
 وان لم يبق من حيث انه هو لذاته انما يكون عند امن جنبه وجوده هو وصل
 اليه فذا المنقلب اليه لم يبق من هذه الجهة ولكن الحركة في المتوسط ما فيه في
 ذاتها بعينها وان كانت نزول من حيث يخصها منها الى احدى حدودها
 فليكن من ان بازائه من الزمان ايضا اريد بان في نفس الفعل الزمان
 في الالوان التي لا ينفذ في حيث ان بالقياس الى الزمان وهو على احدى جهتي
 كبح وجوده بوانه قد ينفذ في ممتدات في الزمان الذي هو في الزمان في الزمان
 مشتركة في الزمان فاما ما لم يكن في حيث ذاته فلا في حيث لم يكن في مسان فافاد
 زمانا فافاد الزمان فافاد الزمان فافاد الزمان فافاد الزمان فافاد الزمان

العقل

الفصل بالذات اه انت تعلم ان قصدنا اننا اولنا بالذات في موضوع العلم ان
 كانت تلك الاول امور انتزاعية كما مر منها في مختلف في ضمن المسائل المتداولة
 بمجولات المسائل في قصدنا الاول تحقيق بالذات باحوال الموضوع والقصد انما لوني
 يتحقق بالذات بمجولات المسائل وهذا ما يكمل به ضرورة المتفحصين في العلوم
 المتخيلة والضرورة تشهد بخلافه في الحقائق ان الضرورة في هذه بان المولات
 المسائل للبدان لا تتحقق في القصد مطلقا **قوله** ما يتحقق من حيث العموم والخصوص
 اه انت تعلم ان هذه التحقيق لا يقبل مادة الاشكال فان ما يتحقق في من حيث
 الخصوص وان امكن عدة من الخواص الذاتية لنفس الشيء اعم ان يكون من حيث العموم
 او اخصوص ولكن تجوز البحث في هذه الخواص الذاتية كالاحوال الصادرة للجسم الطبيعي
 من حيث اخصوص في العلم الطبيعي بعض ابي المخدرات التي مر ذكره

كتاب الخوارزمي
 من اقدم القدام
 علمائنا
 محمد بن الحسن

در کفر و ستمان
 بر عقل و دانش و خرد و تدبیر

و این
 است
 که
 در
 کفر و ستمان
 بر عقل و دانش و خرد و تدبیر

چون در این کتاب
 در کفر و ستمان
 بر عقل و دانش و خرد و تدبیر

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام
على سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين
الطاهرين

Handwritten text in Arabic script, likely a signature or a note, located at the bottom of the page.

لے کر بیٹے کو پکارتے ہوئے

1777



بیا به بخت بر حال ما چه استم آید کند هدا و
 تا در یکم غیر از نو فرید رس نور عاصیا خطا بخشن
 ننگه دار ما ز راه خطا خطا در کردار و ثواب غنا
 بان تا بود در دلاجا یکپیر شایر محمد جود پسند بر
 ب خدا شکر دنیا در عرش مجیدش جود مکاره
 نور جهانگیر یکپیر سز نیست در بکند است از قصر نیکو روا

در روزگاری تن عمر عزیز گوید

مل سال عمر عزیزت که نشست منزلج تو از حال طفل نکشت

که در این کتاب
نوشته شده است

و نوشتن بالعلیای پیری

الکان الیوم اشعرا من لیدی

نور خ

نام

ج

ر

ر

ر

ر

ر

ر

ر

همه با هم او همسوس ساختی

همه وقت شود در کرم مستقیم

دلا هر چه باشد جوان کرم

کرم نام دار جهنم کند

کرم مایه شادمانی بود

و برای کرم در جهنم کار نیست

دلی عالمی از کرم ناز دار

همه وقت شود در کرم مستقیم

در بیان سخاوت کرم

سخاوت کند نیک بخت اختیار

بلاطف و سخاوت جهانگیر

سخاوت می عاید کیست

و م با مصالح نفردا خنی

هر هست آفرین جان کرم

بشد نام داری جهان

کرم کامکار می غنای

کرم حاصل زندگانی بود

وزین کرم تو هیچ گاه

جهانرا از بخشش برادر

که هست آفرند جان کرم

که هر دار سخاوت بود

در اقلیم لطف و سخاوت

سخاوت همه درده

کرم